
(التحليل الفكري للدورات الاقتصادية)

الدكتور

رجاء خضير عبود موسى الربيعي

المقدمة :-

يشير التاريخ الاقتصادي بأن تطور النشاط الاقتصادي لم يكن على وتيرة واحدة إذ ينتقل من الازدهار إلى الانكماش عبر ما يسمى بالدورة الاقتصادية، والتي تعد ظاهرة ملازمة لهذا النشاط ومنذ القدم إذ ورد في سورة يوسف عن اقتصاد مصر من أن مدتها سبع سنوات من اليسر الاقتصادي يعقبها سبع سنوات من العسر الاقتصادي، إذ قال الله سبحانه وتعالى في محكم كتابه الكريم (وقال الملك أني أرى سبع بقرات سمان يأكلهن سبع عجاف وسبع سنبلات خضر وآخر يابسات يأبها المأأفتوني رعى أن كنتم للرعى تعبرون)⁽¹⁾، وجاء التفسير لهذه الرؤيا من قبل يوسف عليه السلام بعدما احضروه للملك ((قال تزرعون سبع سنين دأباً فما حصدتم فذروه في سنبله إلا قليلاً مما تأكلون * ثم يأتي من بعد ذلك سبع شداد يأكلن ما قدمت لهن إلا قليلاً مما تحصنون * ثم يأتي من بعد ذلك عام فيه يغاث الناس وفيه يعصرون)⁽²⁾، وقد جاءت كلمة عجاف لترادف كلمة أزمة في اللغة العربية إذ تعني الضيق والشدة والقحط الاقتصادي³، إذ يتضح من النصوص الواردة بأن الاقتصاد المصري كان يعاني من آثار الدورة الاقتصادية بمراحلها المتعددة.

ومن متابعة تطور النظام الرأسمالي نصل إلى حقيقة تتمثل في أن تطوره ونموه لم يكن بشكل خط مستقيم بل في شكل حركة شبيهة بالتموجات، وتعد احد السمات الأساسية التي توضح هذا النظام، وان مدة الدورة الاقتصادية تطول أو تقصر بحسب نوع الدورة، ولم ينل موضوع الدورات الاقتصادية عناية خاصة داخل المنظومة الفكرية الكلاسيكية كونه يتبنى مفردة الاستخدام الكامل (Full Employment) إلا أن هذا الأمر لم يصمد أمام أزمة الكساد الكبير (1929-1933) والتي أعادت النظر في التحليل الفكري السائد، سيما أن التقلبات الدورية الأولى لم ينجم عنها آثار اجتماعية واقتصادية كبيرة، إذ كان التحليل ينصرف إلى جانب العرض، لكن بعد الأزمة انتقل التحليل إلى جهة الطلب إذ أشرت الوقائع بأن القدرة الإنتاجية الكبيرة للنظام الرأسمالي واجهت قصوراً في الاستهلاك مما عمق الفجوة ما بين العرض والطلب، مما فتح الباب على مصراعيه لظهور فكر جديد يهتم بالتقلبات الاقتصادية، وكما أشر

(1) سورة يوسف الآية 43 .

(2) سورة يوسف ، الآيات 47، 48، 49.

³ - محمد أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، دار الرضوان للنشر حلب، 2006، ص19

الفكر الماركسي وفي مجال انتقاده للنظام الرأسمالي بان التقلب وعدم الاستقرار هو جزء لا يتجزأ من هذا النظام.

ولذا جاء هذا البحث لتناول هذا الموضوع والذي يعد من المواضيع المهمة والتي لازال الجدل قائماً حولها

أولاً: مشكلة البحث :

تعاني معظم الاقتصاديات من عدم الاستقرار في النشاط الاقتصادي والذي ينعكس سلباً على الكثير من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

ثانياً: فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها (هناك العديد من الاتجاهات الفكرية التي تناولت موضوع الدورات الاقتصادية، إلا أن أي منهما لم يستطع تقديم تفسيراً كاملاً لها) .

ثالثاً: هدف البحث:

يهدف البحث إلى تناول موضوع الدورات الاقتصادية لأجل الوصول إلى تفسير متكامل لها.

رابعاً: هيكلية البحث:

للاوصول إلى هدف البحث تم تقسيمه إلى عدم محاور تناولت الجانب المفاهيمي للدورات الاقتصادية في حين خصصت المحاور الأخرى لدراسة أسباب الدورات الاقتصادية وأنواعها واهم النظريات التي تناولتها.

أولاً: مفهوم الدورات الاقتصادية Business Cycle

ما زال الاقتصاد الرأسمالي يأخذ الشكل الدوري في حركته عبر الزمن وإن الدورة الاقتصادية تتحرك في جميع مفاصله حيث ينتقل من الانتعاش إلى الركود ثم ينهض من جديد من الركود إلى الانتعاش . وقد اكتسبت الدورة الاقتصادية سمات جديدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية نتيجة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إذ تم استبعاد حالات انخفاض الإنتاج الحادة وكذلك تخفيف حدة الأزمة . وبصورة عامة فإن الدورات الاقتصادية هي سمة مميزة لاقتصاديات السوق المتقدمة وفي مختلف مراحل تطورها وقد ازدادت تأثير هذه الدورات منذ بداية نشوء الأسواق المالية في القرن السابع عشر، ففي السنوات 1634- 1637 ظهرت أولى التقلبات في الأسواق الهولندية ، إذ كان الاقتصاد الهولندي من أكثر الاقتصاديات الأوروبية تقدماً وذلك بسبب حمى المضاربة على الأصول الخاضعة للتبادل، وبعد العام 1760 مر الاقتصاد البريطاني بأزمات متعددة توالى عليه في السنوات (1763، 1773، 1784، 1803، 1793، 1810، 1815، 1825، 1836، 1847، 1857، 1866، 1883، 1873، 1893) وتعد الأزمة العالمية الكبرى في الثلاثينيات من القرن الماضي من أصعب وأطول الدورات في تاريخ الاقتصاد الرأسمالي في العالم⁽¹⁾. في حين إن أزمة السبعينات أسوأ الأزمات منذ الأزمة الكبرى (1929- 1932) إذ إنها تزامنت بإفراط كبير في الإنتاج مصحوبة بموجة ركود عارمة ومقترنة بمعدلات مرتفعة للتضخم و قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإتباع سياسة انكماشية وهذا أدى إلى ركود وبطئ في الإنتاج دون أن يحصل لجم للضغوط التضخمية وتحول النمو الذي أعقب أزمة 1973 إلى توسع تضخمي بفعل احتكارات الشركات الأمريكية في زيادة مخزون الوقود والخامات وكذلك تجريد نظام النقد الدولي من التزامات معاهدة (بريتون وودز) وقيام أغلب دول العالم بتعويم سعر الصرف وفك الارتباط بالدولار حيث أدى ذلك إلى ارتفاع أسعار المواد الأولية وأسعار الذهب⁽²⁾.

(1) د. هوشيار معروف ، تحليل الاقتصاد الكلي ، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان 2005 ص135.

(2) د. فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،

وتعرف الدورات الاقتصادية (بأنها عبارة تستخدم لوصف التقلبات في الإنتاج الكلي ، وتحسب من خلال أو بالقياس إلى الارتفاع أو الانخفاض في الناتج الإجمالي الحقيقي)⁽¹⁾ وقد عرفها الاقتصاديان بيرنز (Burns) وميتشل (Mithell) (بأنها نموذج لتقلب موجود في النشاط الكلي للدولة التي فيها العمل منفذ بشكل رئيسي في المؤسسات الخاصة)⁽²⁾ (أو أنها تقلبات في المستوى العام للنشاط الاقتصادي، ويمكن قياس هذه التقلبات من خلال بعض المتغيرات مثل معدل البطالة ومعدل التغير في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي)⁽³⁾، وتكون الدورات على شكل تقلبات في مستوى النشاط الاقتصادي وخاصة في مستوى الإنتاج والتوظيف والمستوى العام للأسعار، والمفهوم الكلاسيكي لها يتمثل في تذبذبات (تدني وارتفاع) في مستوى النشاطات الاقتصادية حول الاتجاه العام⁽⁴⁾ وان مؤشرات الدورة تتمثل في القمم والانخفاضات في النشاط الاقتصادي الكلي معبرا عنه بالتحركات التي تحصل في مجالات التشغيل والإنتاج والمبيعات ، وعرفها آخرون (بأنها تأرجح في مجموع الناتج القومي والدخل والعمالة والذي يدوم عادة لفترة تتراوح ما بين سنتين إلى عشرة سنوات والتي تتصف بتوسع معظم قطاعات الاقتصاد أو انكماشها)⁽⁵⁾ .فالدورة الاقتصادية تعني (التقلبات الدورية التي تطرأ على مستوى النشاط الاقتصادي منتقلة من حالة الانتعاش والرواج إلى حالة الانكماش ثم تعيد مرة ثانية إلى الرواج والازدهار. وذكر (Paul M Johnson) أن الدورة الاقتصادية تمثل التأرجح شبه المنتظم أو التقلبات المتواترة في معدل النمو الاقتصادي في بلد ما ، ويكون هذا التأرجح أدنى أو أعلى بدرجة كبيرة من الاتجاه العام طويل الأجل في معدل نمو الإنتاجية الكلية لأغلب

(1) David N. Hyman ، Economics ، Fourth Edition ، McGraw-Hill ، (New York) ، 1997.P495

(2) R- Gordon. NBEER – The American Business Cycle- New York --1986- P3

(3) جيمس جوار تيني، ريجارد استروب، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، ترجمة وتعريب، د. عبد الفتاح عبد الرحمن، دار المريخ للنشر ص197

(4) حسين عمر، الموسوعة الاقتصادية، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة ص 241

(5) بول - سامويلسون، وليام دنورد هاوس، مايكل ج.ماندل. الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، مرجعة :د. أسامة الدباغ، الدار الاهليه للنشر والتوزيع، عمان 2001 ص585

الفعاليات الاقتصادية الكلية (الناتج القومي الإجمالي، الناتج المحلي الإجمالي، معدلات البطالة، المستوى العام للأسعار)¹

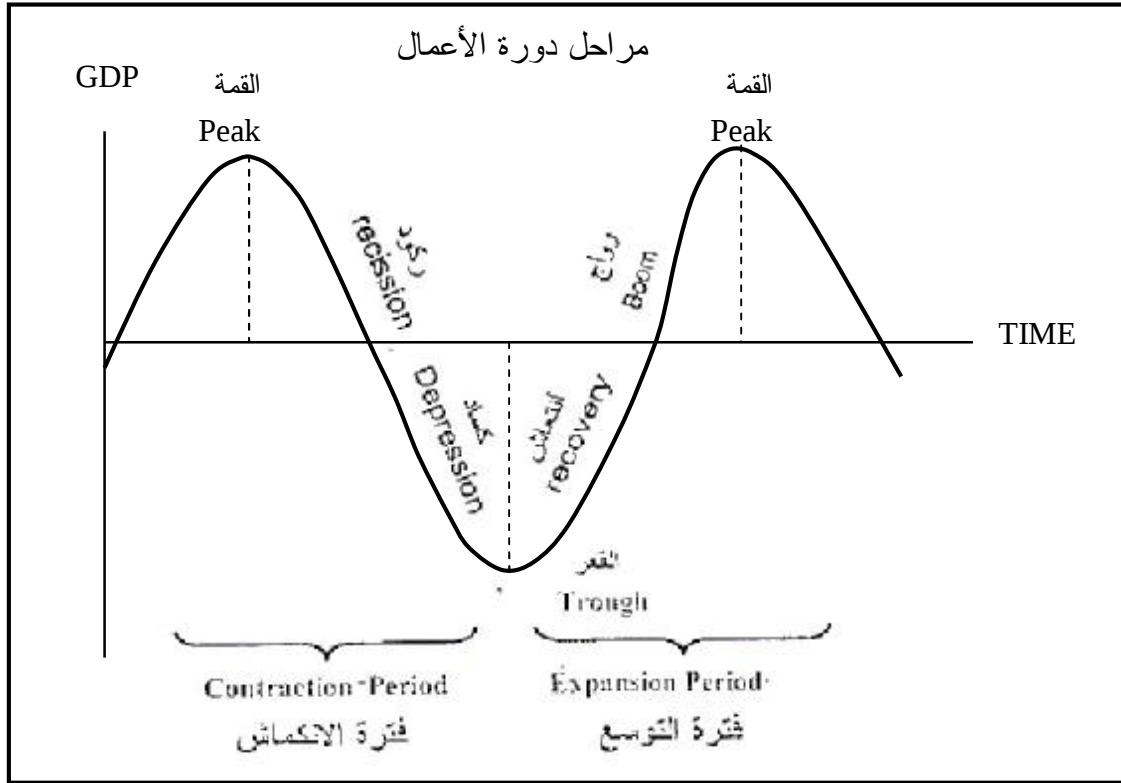
وهناك اختلاف بين الأزمات الاقتصادية والدورات الاقتصادية إذ تعرف الأزمات الاقتصادية (Economic Crises) بأنها (اضطراب مفاجئ يطرأ على التوازن الاقتصادي في بلد أو عدة بلدان) وهي تطلق بصفة خاصة على الاضطرابات الناشئة عن اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك ويستعمل الاقتصاديون الغربيون اصطلاح الدورة (Cycle) بدلا عن كلمة (Crise) التي تدل على الأزمة بينما نلاحظ هنالك فرق بين التعبيرين، فالأزمة تدل على الاختلاف أو الاضطراب في حين إن الدورة (Cycle) تدل على الانتظام في التعاقب التي تخضع له الظواهر الطبيعية. وأخيرا فقد عرفها النقديون (بأنها تقلبات عامة حول اتجاه معدلات تغير الناتج الكلي، والتوظيف، ومعدل التضخم، وهذه التقلبات العامة يجب أن تميز عن التغيرات التي تحدث في تكوين الناتج، وهيكل القوى العاملة، والتغيرات في نمط الأسعار النسبية)⁽²⁾.

¹ - paul M,Johnson,Glossary of political economy term,auburn university united states,2000,p81

(2) باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد، وجهة نظر النقديين، ترجمة د. طه عبد الله منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، 1987، ص520

ثانيا - مراحل الدورة الاقتصادية

يوجد اتفاق بين الاقتصاديين على أن لكل دورة أربعة مراحل مع وجود اختلاف في مسمياتها وهي الكساد (Depression) والانتعاش (Recovery) والرواج (Boom) والانكماش (Recession)⁽¹⁾ ويوضح الشكل (1) هذه المراحل.



شكل (1) مراحل دورة الأعمال

Source: MC. Vaish, Macro economic Theory , 1981 P513

(1) David N. Hyman ، Economics ، Fourth Edition ، McGraw-Hill ، (New York) ، 1997.P496

1- مرحلة الانتعاش (Recovery)

تمثل المرحلة التي يميل فيها مستوى النشاط الاقتصادي إلى النمو ببطء وينخفض سعر الفائدة ويتضاءل المخزون السلعي وتزايد الطلبات على المنتجات لتعويض ما استنفذ من هذا المخزون¹، مصحوبة في زيادة ملحوظة في الائتمان المصرفي والنتيجة هي زيادة حجم التوظيف ببطء ويتم الوفاء بديون البنوك². إضافة إلى ذلك تتصف هذه المرحلة بارتفاع مستوى الإنتاج وانخفاض نسبي في مستوى البطالة وارتفاع ضئيل في الأسعار وتوسع في حركة الإقراض³

2- مرحلة الرواج (Boom)

ويطلق عليها القمة (Peak)⁴ وتتميز بارتفاع متزايد في الأسعار وتزايد في حجم الإنتاج الكلي في حجم الدخل وارتفاع مستوى التوظيف وتنتهي هذه المرحلة بحصول الأزمة الاقتصادية (Crise) إذ ينتقل الاقتصاد بعدها إلى مرحلة الانكماش وبالرغم ان كلمة أزمة (تعني الانتقال من مرحلة إلى أخرى) لكن الاقتصاديين أطلقوها على التغيرات في النشاط عندما يكون الاقتصاد في حالة ازدهار كمرحلة أولى تليها مرحلة آلام البطالة⁵.

¹ - Campbell R. Mc Connell, Stanley L. Brue, Economics, Principles, Problems, and Policies, McGraw- Hill (New York) 1990 P135

² - د. خالد واصف ألوزني ود. احمد حسين الرفاعي ، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر ،الأردن 2001 ص218

³ - د. عبد الكريم كامل ، النظم الاقتصادية المقارنة .وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ،الموصل ،1988 ص118

⁴ - Campbell R. Mc Connell, Stanley L. Brue - Macroeconomics, Principles, Problems, and Policies, McGraw- Hill (New York) 2005 P134

⁵ - د. عبد السلام ياسين الإدريسي ،الاقتصاد الكلي ،جامعة البصرة،كلية الإدارة والاقتصاد، 1986، ص396

3. مرحلة الركود (Recession)

وهي المرحلة التي تبدأ فيها الأسعار بالهبوط وينتشر الذعر التجاري وترتفع أسعار الفائدة وتزايد حجم البطالة وينخفض حجم الإنتاج والدخل إضافة الى ذلك انخفاض التسهيلات المصرفية وارتفاع نسبة الاحتياط القانوني وضعف التسويات والإيداعات المصرفية وغالبا ما تنخفض مشتريات المستهلكين بحدّة في حين يتزايد مخزون قطاعات الأعمال من السلع الإنتاجية وهبوط الاستثمار ، انخفاض الطلب على الأيدي العاملة يتبعها عمليات تسريح مؤقتة للعمال وارتفاع البطالة وكذلك تراجع الطلب على المواد الأولية وانهيار أسعارها مع انخفاض أرباح قطاعات الأعمال بحدّة ترافقها هبوط في أسعار الأسهم، وحيث أن الطلب على القروض ينخفض في مثل هذه الأوضاع فإن أسعار الفائدة، بشكل عام سوف تنخفض أيضا⁽¹⁾.

4. مرحلة الكساد (Depression) وتتسم بانتشار البطالة وانخفاض مستوى النشاط الاقتصادي وهبوط في الأسعار وأطلق عليها بمصطلح القاع (Trough) وهي النقطة التي تقع في الجزء الأسفل من النشاط الاقتصادي⁽²⁾

ثالثاً : أنواع الدورات الاقتصادية .

1. دورة كتشن (Kitchen Cycles) وتستمر لمدة قصيرة أربعين شهر وقد أكد (Kitchen) ان حصة الاختراعات التكنولوجية في الاستثمار تتناسب عكسيا مع حصة الإنتاج فيه حيث ان الاستثمارات الجديدة سوف تخصص لزيادة الإنتاج أو لزيادة إدخال الأساليب التكنولوجية الحديثة في خطتهم الإنتاجية.

2. دورة جوغلر (Jugular Cycle) وتسمى دورات الاستثمار الثابت (Fixed Investment). و مدتها بـ (من 9 الى 10 سنوات) وقد ارجع جوغلر الطلب على إنتاج السلع المعمرة الى مجموعة عوامل هي⁽³⁾ :-

• أسعار الفائدة في السوق

(1) بول ا. سامويلسون، وليام د. نورد هاوس، الاقتصاد، مصدر سابق، ص 587

(2) سامي خليل، مبادئ الاقتصاد الكلي، ، مكتبة النهضة العربية، الكويت، 1985، ص 200

(3) د.جواد كاظم البكري، دورات الأعمال في الاقتصاد الأمريكي، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2005 مصدر سابق، ص 16

- أرباح المشروعات الاستثمارية
- التوقعات الخاصة برجال الأعمال والمستثمرين
- تكنولوجيا الإنتاج وخزين السلع المعمرة .

وفي دراسة إحصائية معتمدة على السلاسل الزمنية لكل من الأسعار والإنتاج للمدة الواقعة بين القرن التاسع عشر ومنتصف القرن العشرين في أربع دول (انكلترا، ألمانيا، فرنسا، الولايات المتحدة) اتضح بان الإنتاج والأسعار يكونان في ارتفاع متزامن، وخلال تلك المدة 1820- 1930 هناك ثلاثة عشر دورة وفقا لمعيار الإنتاج الصناعي⁽¹⁾، وثمانية دورات بعد الحرب العالمية الثانية، وان النظرية الأكثر ارتباطا بدورات جوغلر هي لاشك التي عرضها هاوتري (Haw trey) عام 1927، أن تفسير هاوتري للدورات الاقتصادية يتفق مع ماذهب إليه جوغلر في أن الأنظمة النقدية (نظام المعدنيين ونظام المعدن الواحد) تسبب في وجود حواجز نقدية أمام التوسع وزوالها فيما بعد مع صدور إلغاء عيار الذهب . وأدرج هاوتري الحقبة من 1815- 1914 بأنها متسمة بنظام المعدنيين ، حتى 1872 في بريطانيا ، 1876 في فرنسا ، ثم بنظام المعدن الواحد. وفي هذين النظامين تكون الأوراق المالية قابلة للاستبدال بالذهب أو الفضة ، وهما في نظر هاوتري العنصر الرئيسي الذي يأخذ في الخاصية الدورية للآزمات ، حيث يبين أن هنالك ثلاث مراحل هي (الازدهار ، الحاجر النقدي ، الركود). ويسمح الابتكار وفقا لشومبيتر بتفسير الكثير من الحركات الدورية ، وخاصة دورات جوغلر وكوندرايتف ، وذلك لان مراحل حمل وامتصاص الابتكارات بالنظام الاقتصادي لا تصبح كلها متساوية بالنسبة لتلك المباشرة في كل مرحلة . وقد توسمت الدورات الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية قبل الحرب العالمية الثانية بأنها مطابقة بطريقة ما لدورات جوغلر بالرغم من الاختلافات في طبيعة كل منهما ، تشمل كل واحدة منها على فترة ازدهار النشاط الاقتصادي في معظم القطاعات الاقتصادية ، تأتي من بعدها فترة ركود (انكماش) عامة ثم توسع يصبح مرحلة ازدهار لدورة جديدة. إذ أن امتداد واتساع كل ركود هما بمقياس ما بين قمة الدورة (نقطة العودة العليا) وأسفل الدورة (نقطة العودة الدنيا) كما يظهران من خلال مؤشرات الناتج الإجمالي الحقيقي والإنتاج الصناعي . بالإضافة انه يمكن أن تشمل مرحلة التوسع أو لا تشمل على رواج (تلك الفترة التي يتزايد فيها الطلب الكلي بأسرع من النمو الأمثل ويؤدي بالاقتصاد إلى قدرات إنتاجية فائقة)⁽²⁾.

(1) دانييل ارنولد، تحليل الأزمات الاقتصادية للامس واليوم، ترجمة د. عبد الأمير شمس الدين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى بيروت 1992 ص103

(2) دانييل ارنولد ، تحليل الأزمات الاقتصادية للامس واليوم ، مصدر سابق ص116

1. دورة كوندراتيف (Kondratieff Cycle)

يتعرض الاقتصاد الرأسمالي لحدوث دورات اقتصادية تسمى دورات كوندراتيف نسبة إلى العالم الاقتصادي الروسي كوندراتيف Kondratieff وهناك ثلاثة أنواع من الدورات الاقتصادية تتراوح أعراضها ما بين الكساد الاقتصادي والركود هي :-

- دورة قصيرة الأجل ما بين عشره الى خمسة عشر عاما ومن أعراضها الركود الاقتصادي
 - دوره متوسطة الأجل وهي تتراوح ما بين 25 الى 30 عاما وتسبب الركود الاقتصادي
 - دورة طويلة الأجل وتتراوح مابين 60 - 70 عاما وتسبب في حدوث الكساد الاقتصادي إذ إن الطلب الفعال لا يستطيع مجابهة العرض كما حدث إبان الكساد العالمي الكبير في عام (1929-1933) والذي أصاب المؤسسات الاقتصادية وأسواق المال العالمية سواء في أوروبا أو في الولايات المتحدة الأمريكية. وطبقا (لكوندرا تيف) - فقد بدأت أول دورة للإعمال عام 1789 والتي ارتبطت بموجة النسيج والآلات والسفن التجارية وامتدت نحو ستين عام ،فيما حصلت الثانية عام 1849 وامتدت إلى سبع وأربعين سنة وارتبطت بموجة السكك الحديدية وإنتاج الصلب،فيما ابتدأت الموجة الثالثة في عام 1896 في قطاعات النفط والسيارات والكهرباء والكيمياء.¹ فيما ارتبطت الدورة الرابعة ومنذ الثلاثينات من القرن الماضي بزيادة سرعة التسلح وأهمية النفط ومعالجة المعلومات والآلات المبرمجة والطاقة الذرية.²
 - كما ان هنالك دورة اقتصادية تعد طويلة الأمد تسمى دورة كوزنت (Kuznets) ويبلغ طولها مابين 15 - 25 سنة ترتبط بقطاع البناء تتخللها عدة دورات قصيرة الأمد تعود في سبب حدوثها الى تقلبات في مستوى النشاط الاقتصادي الكلي⁽³⁾.
- ومنذ عام 1971 دخل النظام الاقتصادي العالمي (مراكزه وأطرافه) في أزمة عميقة طويلة المدى ، وهي مختلفة عن الدورات السابقة إذ جاءت بعدها سنوات طويلة من الرواج والانتعاش لتدخل الرأسمالية في فترة ركود طويلة . أن فترات الانتعاش والركود هذه تمثل دورة كوندرا تيف (Kondratieff Cycle) التي يمتد زمنها إلى أكثر من (50) عاما ، تتخللها فترات

¹ -فؤاد مرسي،الرأسمالية تجدد نفسها،سلسلة عالم المعرفة،الكويت،1990،ص456

² - عامر عمران كاظم المعموري فاعلية أداء الأسواق المالية في ظل الأزمات الاقتصادية في بلدان مختارة، أطروحة دكتوراه ،مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة بغداد ،2009 ،ص45

(3) د. عبد السلام ياسين الإدريسي ، الاقتصاد الكلي ،مصدر سابق ،ص397

انتعاش بسيطة في إطار تتراوح ما بين دورة كوندرايتيف ودورة كجن (Kitchen) . ويخبرنا التاريخ الاقتصادي في وجود ثلاثة دورات في هذا الإطار وهي على النحو الآتي⁽¹⁾:

الدورة الأولى : مثلت السنوات 1848 - 1873 الاتجاه الصعودي الأول لدورة كوندرايتيف فيما مثلت المرحلة اللاحقة وحتى عام 1886 الاتجاه النزولي الأول ، وقد حدثت في هذه الدورة تحولات هامة في النظام الرأسمالي كان من بينها تطور توجهاته نحو التركيز في رأس المال والتركز في الإنتاج ، وعندئذ دخلت الرأسمالية في المرحلة الاحتكارية .

الدورة الثانية: وتتكون من فترة الاتجاه الصعودي الثاني للسنوات 1896 - 1914 بفعل التوسع الرأسمالي عالميا وتبلور ظاهرة الامبريالية الذي عبر عنها مؤتمر برلين عام 1919 ، إذ شهدت هذه الفترة سيطرة دول أوربا (بريطانيا ، فرنسا ، إيطاليا ، اسبانيا ، البرتغال) على كامل القارة الأفريقية وجزء من آسيا ، بحيث أصبحت المستعمرات ليست أرضا لأحد ، فيما تلا ذلك الاتجاه النزولي الثاني والذي امتد (30) عاما وحتى عام 1945 ليدخل العالم حربين عالميتين في إطار التنافس الرأسمالي على قيادة المنظومة الرأسمالية والسبيل للخروج من الأزمة .

الدورة الثالثة : تبدأ هذه الدورة عند نهاية عقد الأربعينات وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية حاملة الرواج والانتعاش الاقتصادي للولايات المتحدة باعتبارها الرابع الوحيد منها ، وهذا يمثل الاتجاه الصعودي الثالث لدورة كوندرايتيف الذي امتدت حتى أواخر عقد الستينات. فيما أفصحت السنوات الأولى لعقد السبعينات عن ظهور الأزمة الاقتصادية والتي تمثلت بالتزواج ما بين التضخم والركود (Stagflation) ، وقد مثل هذا الاتجاه النزولي الثالث لدورة كوندرايتيف والذي ظل ممتدا إلى الآن .. أن تحليل الدورات الطويلة هذه لا يتم من خلال تفسير اقتصادي صرف، إذ أن إبعادها تتوزع ما بين سياسية واجتماعية واقتصادية وإيديولوجية، ورغم الاتجاه النزولي العام إلا أن هذه الدورات تحتضن فترات انتعاش قصيرة يتطلب أخذها بنظر الاعتبار، إلا إنها لا تلغي الاتجاه العام.

ويمكن ان نستنتج ان المظاهر الحديثة للدورات تتمثل في إنها اقل حدة واقصر أمد وهذا يرجع الى المحاولات المستمرة من جانب الرأسمالية للتكيف مع الشروط التاريخية الجديدة ومتطلبات الثورة التقنية والعلمية وان من أهم سماتها هي انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض معدل نمو

(1) سمير أمين ، الطبقة والأمة في التاريخ وفي المرحلة الامبريالية ، ترجمة هنريت عبودي ، دار الطليعة الطبعة الأولى ، بيروت 1980 ص151

الصادرات وانخفاض العملة وانتشار البطالة وحدث ظاهرة التضخم وارتفاع أسعار الفائدة وانخفاض معدلات الربح في البلدان الصناعية المتقدمة وتفاقم أزمة النقد وحصول ارتفاع في معدلات أسعار الذهب. وقد تجمعت هذه المظاهر جميعا في أزمة التضخم الركودي التي شهدتها الدول الصناعية في سبعينيات القرن الماضي اذ واجهت معدلات بطالة مرتفعة وفي الوقت نفسه كانت تتبع سياسات مضادة للتضخم وهي ذات طبيعة انكماشية تضاعف من حدة البطالة.

خامسا - الاتجاهات النظرية في تفسير الدورات الاقتصادية

إن للدورات الاقتصادية عواقب وخيمة على الاقتصاديات الرأسمالية وهذا ما أفرزته عبر التاريخ وخاصة أزمة الاقتصاد العالمي (1929 - 1932) وما رافق ذلك من زيادة كبيرة في مستوى البطالة وانخفاض مستوى الإنتاج وكساد التجارة الخارجية وعجز كبير في ميزان المدفوعات . وتعد اكبر أزمة اقتصادية انهارت فيها البورصات وبدأت الدول الأخذ بسياسة الحماية الكمركية وحدث تخفيض العملات والالتجاء إلى اتفاقات المقاصة واتفاقات الدفع والتجارة الثنائية⁽¹⁾

هذا ما دعا العديد من الاقتصاديين لتقديم عدة نظريات وأطروحات توضح الأسباب الحقيقية للآزمة ، إذ يعتقد البعض إن سبب الدورة الاقتصادية هو التوسع والانكماش في عرض النقد ، أو لعوامل تتعلق بالتطور والتجديد والابتكارات الحديثة التي يشهدها العالم أو بسبب تفاؤل أو تشاؤم المستثمرين والإفراط في الاستثمار وبناءاً على هذا تصنف العوامل المسببة للدورة الاقتصادية إلى عوامل خارجية تتعلق بالظروف المناخية والحروب وإلى عوامل داخلية تبحث عن أسباب الدورة في داخل النظام الاقتصادي واليات دفعه من الرواج إلى الانتعاش ويميل اغلب الاقتصاديين في محاولة المزج بين النوعين في التفسير ، وتوصلوا إلى إن الاستثمار في الأجل القصير يسبب تقلبات الدخل لما تتطوي عليه موجات التفاؤل بين رجال الأعمال والاندفاع نحو التوسع الإنتاجي حيث إنهم يؤكدون على أهمية التقلبات في الاستثمار أو السلع الرأسمالية والتي ترجع أسبابها إلى عوامل خارجية تتعلق بالتجديد والابتكار وإلى عوامل داخلية تتعلق في مضاعف الاستثمار الناتج عن زيادة الإنفاق الاستهلاكي وما يثير ذلك إلى تفاؤل رجال الأعمال

(1) - د.حازم الببلاوي ، النظام الاقتصادي المعاصر ، من نهاية الحرب العالمي الثانية إلى نهاية الحرب الباردة ، عالم المعرفة ، العدد 257 ، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، 2000 ص7

في محاولة التوسع الرأسمالي لذلك يعتبر الاستثمار في الأجل القصير سببا للتقلبات في الدخل وحدث الدورات الاقتصادية في النظام الرأسمالي⁽¹⁾.

ويمكن تقسيم الاتجاهات النظرية التي تناولت الدورات الاقتصادية إلى:

1- النظريات المناخية

ترى هذه النظريات وعلى لسان منظريها جيفونز (Jevons) وهنري مور (Moor) ان سبب الانعطاف في النشاط الاقتصادي وتقلبه يعود الى العوامل الطبيعية المتعلقة في حركة الكواكب والتي تعرف بنظرية البقع الشمسية² (إذ أشار انه عند ظهور البقع السوداء في قرص الشمس، فان ذلك يأتي على الأرض بالمشكلات من خلال تأثير حرارة الشمس والرياح والأمطار والذي ينعكس بدوره على النشاط الاقتصادي وخصوصا القطاع الزراعي الذي كان سائدا في حقبة ما قبل الصناعة) أو لعوامل أخرى تتعلق في الحروب أو الكوارث واكتشاف موارد طبيعية أو زيادة معدلات النمو السكاني ، التطور العلمي والتكنولوجي التي تنعكس على الأسعار الدورية للبترول والذهب أو على موجات الهجرة عبر الحدود وكذلك المدخلات الحديثة للموارد الإنتاجية³ أو لأسباب بيئية التي تتعلق بالمناخ اذ قلة الأمطار وما يصاحب ذلك من جفاف ونقص في المحصول الزراعي وانخفاض عوائد المزارعين من الإنتاج الزراعي يؤدي ذلك الى نقص في الطلب على السلع الصناعية بالإضافة الى ان ارتفاع أسعار المواد الأولية من أصل نباتي أو حيواني وهذا يقلل من حافز المستثمرين والمنتجين على القيام بالاستثمارات ومواصلة الإنتاج⁽⁴⁾..وفي عام 1928 اعزى جون كيرمن Johan Kerman الدورات الاقتصادية إلى الدورات الموسمية المرتبطة بمسببات المناخ من أمطار وعواصف وجفاف⁵. ومنهم من يعزى الدورات الاقتصادية إلى حركة الفلك السنوية والشهرية وكان يعتمد في ذلك على العصور الجليدية التي كانت ذات صلة وثيقة بالتغيرات في درجة حرارة الأرض نتيجة للتغير في حركتها المدارية ومجالها المحوري . وتخلص النظرية

(1) د. صقر احمد صقر ، النظرية الاقتصادية الكلية ، الطبعة الثانية ، وكالة مطبوعات الكويتي ، الكويت 1983 ص457.

(2) Stephen L. Slavin ، Economics ، sixth edition ، McGraw – Hill (New York) 2002 P248

(3) د. هوشيار معروف ، تحليل الاقتصاد الكلي ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان مصدر سابق 2005 ص134

(4) د. خزعل البيرماني ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، مطبعة الديواني ، 1983، ص456

⁵ - 11.p.2004. Wikipedia encyclopedia-nation Master organization.

المناخية في تفسير الدورات الاقتصادية بان تلك الدورات هي تقلبات داخلية (Endogenous Flections') تحدث بسبب التقلبات الخارجية (Exogenous Flections) التي أوجدتها الطبيعة مثل حالات الطقس والمناخ. وان هذه الأزمة هي أزمة نقصان في إنتاج قيم استعماليه ، وهي تفسر وبدرجة ناقصة وغير كافية مع تطور الإنتاج ، وبعدم كفاية التبادل ونظام النقل ، أما الأزمة الرأسمالية بالمقابل فهي أزمة فيض في إنتاج قيم تبادلية وهي تفسر لا بعدم كفاية الإنتاج أو طاقة الاستهلاك المادية بل بعدم كفاية الاستهلاك الدافع⁽¹⁾.

2- النظريات النقدية

تنطلق هذه النظرية في تفسير الدورات الاقتصادية من عوامل نقدية بحتة اذ تعتقد بان سبب الدورات الاقتصادية ناتجة عن التوسع والانكماش في المعروض النقدي والائتماني⁽²⁾ ومن هذه النظريات :-

أ- نظرية هايك وسلوك الجهاز السوقي

أن فريديك هايك Friedrich Hayek بدا في نظريته بين الأعوام 1929 – 1939 من نقطة التوسع الائتماني في قعر الدورة ، أي عندما يكون الكساد في أشده وان السبب في هذا التوسع هو تراكم القروض التي تقود إلى انخفاض معدل الفائدة الطبيعي عن معدل الفائدة الحقيقي الذي ينعكس بالتوسع في الاستثمار وزيادة الطلب الكلي بما يفوق العرض الكلي⁽³⁾ ، وكذلك تفترض هذه النظرية ان النظام الاقتصادي متوازن عند مرحلة التوظيف الكامل وثبات عرض النقود وسرعة تداولها وان البنوك التجارية ملزمة بالاحتفاظ بنسبة 100% من الاحتياطات إلى الودائع وبالتالي فان إجمالي الائتمان المخصصة للاستثمار لا بد ان يكون مصدره ادخارات المجتمع وبناءاً على ذلك فان الموارد المخصصة للاستهلاك الجاري تستخدم في المراحل العليا للإنتاج في حين الموارد المخصصة للاستثمار تستخدم في المراحل الدنيا للإنتاج وعند وصول الاقتصاد إلى حالة الاستخدام الكامل فسوف يتم انتقال الموارد من المراحل

(1) ارنست ماندل ، النظرية الاقتصادية الماركسية ، الجزء الثاني ، دار الحقيقة للطباعة والنشر ، بيروت
ترجمة جورج طرابيشي ، بدون سنة نشر ص6

(2) بول سامويلسن ، الاقتصاد ، مصدر سبق ذكره ، ص590

(3) Javier Andres & H. Davhd Lopez – Money in an Estimated Business Cycle Model of the Euro Area- Madrid University- 2000 P33

العليا للإنتاج إلى المراحل السفلى والتوسع في الإنتاج هنا ليست له آثار سلبية طالما تم بناءً على رغبة المدخرين ولكن المشكلة تظهر عندما يحصل هنالك توهم لدى المستثمرين بأن سهولة الحصول على القروض يمكن أن تحقق أرباح عن طريق إطالة فترة الإنتاج أو تغيير هيكله ولكن مع شعور المستثمرين إن حجم السلع الاستثمارية أكبر من اللازم وأن هنالك صعوبة في الحصول على الائتمان لذلك سوف ينخفض الإنتاج ويحدث الكساد ، وبالإضافة إلى قيام البنوك التجارية بتعظيم إرباحها ومحاولة التخلص من الفائض الاحتياطي الموجود لديها وذلك عن طريق زيادة القروض الممنوحة للمستثمرين حيث تؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة السائدة في السوق عن سعر الفائدة الطبيعي مما يخلق حافز لدى المستثمرين على زيادة الطلب وبالتالي ارتفاع الأسعار⁽¹⁾ وهذا يعني أن هنالك علاقة دائرية بين الدخل والإنفاق وأن هنالك جوانب نقدية تصاحب التغيرات التي تحدث في حجم الدخل والتوظيف أي أن الإنفاق يولد الدخل وأن الدخل يولد إنفاقاً مساوياً له في القيمة ومن هنا يبرز دور نظرية كمية النقود والتي يتحدد الإنفاق الكلي بموجبها خلال أي فترة زمنية بحاصل ضرب كمية النقود في سرعة الدوران ، وهذا يؤدي إلى أن الزيادة في حجم الإنفاق الكلي مصحوبة بزيادة مماثلة في كمية النقود أو سرعة الدوران⁽²⁾. ويصر الاقتصاديون النقديون بأن النقود هي السبب الرئيسي في تغير حجم الإنفاق الكلي وأن التحول عبر مراحل الدورة من الكساد إلى الرخاء أو بالعكس هو التغير في حجم النقود الذي يؤثر بدوره في حجم الإنفاق النقدي عن طريق التغير في النقود الائتمانية وبالتالي التأثير على النشاط الاقتصادي ويرى آخرون حسب فردريك هايك (Friedrich Hayek) أن الشركات لابد أن تواجه احتمالان ، الاحتمال الأول يتمثل في المحافظة على سلع الاستهلاك وعدم الاستجابة لطلب السلع الرأسمالية ، والاحتمال الثاني يتجسد في الاستجابة إلى إنتاج السلع الرأسمالية مقابل تخفيض إنتاج السلع الاستهلاكية والنتيجة فإن الاحتمال الأول حسب ادعاء هايك هو الذي ترتفع فيه نسبة رأس المال المخصصة لإنتاج السلع الاستهلاكية أما في حالة العرض الثابت فإن دخل المستهلك يعتبر ثابت ولا يحدث هنالك انخفاض في الطلب على سلع الاستهلاك ويتعرض المستهلك إلى مبدأ (الادخارات الإجبارية) Forced Saved والتي تكون فيما بعد خزين للتوسع الأساسي في الائتمانات. وهذا التوسع في الإنتاج يولد دخول عالية تنعكس في زيادة الطلب على سلع الاستهلاك مما تخلق حافز لدى المنتجين على الزيادة في الإنتاج من

(1) د. احمد فوزي ملوخية ، الاقتصاد الكلي ، مكتبة بستان المعرفة للطباعة والنشر (بدون سنة نشر) ص 397

(2) د. حسين عمر ، مبادئ المعرفة الاقتصادية ، دار السلاسل للنشر ، الكويت 1989 ص 554

اجل تحقيق مزيد من الأرباح حتى وصول الاقتصاد الى مرحلة التشغيل الكامل وان هذه الزيادة في الطلب تنعكس في ارتفاع الأسعار حسب قانون الطلب الأساسي وبالتالي تحصل هنالك مفارقة بين أرباح مصانع السلع الاستهلاكية بالمقارنة مع أرباح السلع الرأسمالية ، ومن هذا المنطلق تظهر هنالك منافسة بين هذه المصانع في سوق عوامل الإنتاج تؤدي بالنهاية إلى ارتفاع تكاليف عوامل الإنتاج وهنا تصل الدورة الى مرحلة القمة يقود ذلك إلى تدهور صناعات السلع الرأسمالية تتسحب في انخفاض معدل الاستثمار والأرباح ودخول الاقتصاد في مرحلة الركود ومن الجدير بالذكر ان هذه النظرية تحاول تفسير التغيرات الدورية غير الطبيعية في إنتاج السلع الرأسمالية مع ثبات الدخل الحقيقي والتوظيف الكامل وان وجود موارد معطلة أثناء الكساد تسمح بتوسع في إنتاج كل من السلع الاستهلاكية والاستثمارية لكن انخفاض نسبة الدخل المخصص للاستهلاك عند زيادة الدخل في الأجل القصير تؤدي إلى إنتاج السلع الاستهلاكية بنسبة اقل من إنتاج السلع الرأسمالية (4).

ب - نظرية هاوتري ودورات المخزون :-

تعود هذه النظرية الى الاقتصادي الانكليزي هاو تري R.G. Hawtrey وتعزي سبب الدورة الاقتصادية الى التغيرات في سعر الفائدة وانعكاساتها في تغير الكمية المرغوبة منها في المخزون والسبب في ذلك قيام البنوك التجارية بالتوسع الائتماني يؤدي إلى خفض سعر الفائدة مما يدفع المستثمرين نحو زيادة حجم المخزون والاقتراض وهذا ينعكس في الزيادة في الطلب الاستهلاكي والاستمرار بالتوسع مما يجعل أسعار الفائدة ترتفع من جديد وانخفاض المخزون من المبيعات ويبدأ الانكماش وينخفض الدخل⁽²⁾، بمعنى آخر ان سبب الدورة قلة الادخار وارتفاع معدل الفائدة . وهذا يعني أن الاقتصاديين النقديين يحاولون إثبات السبب الأساسي في تغير حجم الإنفاق الكلي يأتي من جانب النقود ، وان سبب التحول من الكساد إلى الرخاء أو العكس هو التغير في حجم النقود الذي يؤثر في حجم الإنفاق النقدي وبالتالي في مستوى النشاط الاقتصادي ، غير أن النوع الأساسي في تغير حجم الإنفاق النقدي يعود إلى التغير في النقود الائتمانية والودائع المصرفية ، وان الملامح الرئيسية لتحليل الاقتصادي (ر.ج. هاوتري) للدورة الاقتصادية في الإطار النقدي تتركز بان التغير في الائتمان المصرفي هو المسؤول

(1) د. صقر احمد صقر ، النظرية الاقتصادية الكلية . مصدر سابق ، ص472.

(2) المصدر نفسه ص474.

الرئيسي عن التغيرات الدورية في الإنفاق الكلي النقدي . إذ في أوقات الكساد تلجأ البنوك التجارية إلى خفض أسعار الفائدة تجاوبا مع تراكم الاحتياطي النقدي لديها ، وان هذا الانخفاض في أسعار الفائدة يؤدي إلى إغراء رجال الأعمال على الاقتراض بهدف زيادة (المخزون السلعي) لديهم وبذلك يتضح أن اثر سعر الفائدة يقع على المخزون السلعي ، لا على الاستثمارات طويلة الأجل ، وبهذا يظهر أن هاوتري يختلف عن الاقتصاديين النقديين الآخرين من حيث تركيزه على دور المخزون السلعي في خلق الدورات الاقتصادية ، والمحاولة في تقليل من أهمية الاستثمارات طويلة الأجل في خلق ذات الدورة . ويرى هاوتري (أن التوسع في المخزون السلعي من جانب مؤسسات الأعمال يؤدي إلى بدء حركة توسع تراكمية في الإنتاج والدخل والإنفاق) وهي التي تقوى وتزداد بالمزيد من الاقتراض من البنوك ، بيد أن هذا الانتعاش يصل إلى نهايته في وقت ما ، عند ذلك تجد البنوك إنها على وشك استنفاد الاحتياطيات السائلة لديها ، مما يدفعها ذلك إلى اتخاذ إجراءات من شأنها رفع أسعار الفائدة وتقييد حجم الائتمان ، وان ذلك كله يرغم رجال الأعمال على الحد من الطلب على المخزون السلعي ، ومن هنا تبدأ حلقة تراكمية من انخفاض الإنتاج والدخل والإنفاق ، وتستكمل الدورة مراحلها بالعودة ثانية إلى مرحلة الكساد⁽¹⁾ .

ج - الائتمان والدورات التجارية ونظرية فيبلن Veblen Theory

طبقا إلى (Veblen) فان الائتمان يلعب دورا خاصا في الأعمال المعاصرة . حيث أن افتراض النقود يمكن أن يزيد من الإنتاج طالما أن عوائد رجال الأعمال تزيد على سعر الفائدة ، وان أفكاره بخصوص الائتمان قادتته إلى نظرية في الدورة التجارية (Trade Cycle) . إذ أن توسيع الائتمان يمكن رجال الأعمال المتنافسون من زيادة أسعار السلع الرأسمالية المستخدمة في الصناعة ، ومع زيادة القيمة النقدية فان هذه السلع تستخدم كضمانة لتوسيع الائتمان ، وان توسيع الاقتراض بضمانة أسهم الشركات أو الممتلكات الحقيقية لها خاصية تراكمية ، وذلك لان الائتمان يتوسع بشكل اكبر من التنظيم الاحتكاري ، لان الزيادة المتوقعة في الأرباح والسمعة الجيدة يتم استغلالها أو رسملتها (Capitalized) وترجمتها من خلال أسعار الأسهم ، ويعتقد قبلن أن توسيع الائتمان يستند إلى قاعدة غير ثابتة ، وانه في الأجل القريب أو البعيد سوف يظهر هنالك عدم توافق بين القيمة النقدية للضمانة والقيمة الرأسمالية للملكية المحسوبة بموجب العوائد المتوقعة ، وعنده ذلك تبدأ فترة التصفية (Liquidation) وتظهر الأزمة الصناعية مقترنة بإلغاء الائتمان

(1) د. حسين عمر ، مبادئ المعرفة الاقتصادية ، مصدر سلبق، ص554.

وارتفاع أسعار الخصم وانخفاض الأسعار وتقلص حجم الإنتاج ، وسيطرت الدائنون على الممتلكات وبذلك تتركز الملكية والسيطرة بأيدي القلة ، ويستنتج فييلن بان هنالك تناقض بين الصناعة (المنتج للسلع) وبين رجال الأعمال المنتجون للأرباح ، وتجدر الإشارة فييلن من ابرز رواد ومفكري المدرسة المؤسسية ، وأول كتاب له (نظرية الطبقة المترفة الخاملة) الذي نشر في عام 1899 والذي كان يدور حول الاستهلاك المظهري ، والميل نحو تجنب العمل النافع ، والمحافظة على القديم⁽¹⁾. وان أسباب الدورات الاقتصادية عنده تتمثل في⁽²⁾ :

1. توسع البنوك في التمويل (بغرض تعظيم مكاسبها) تنعكس في توسع المشروعات في الاستثمار أكثر مما ينبغي (حالة إفراط في الاستثمار) أي يصبح إنتاج المشروعات أكثر مما هو المطلوب، تؤدي إلى انخفاض الأرباح واهتزاز ثقة البنوك فتطالب بديونها ويبدأ الكساد.
2. اثر التجديد المرتبط بالتقنيات المستحدثة ، والعمل في أدوات إنتاجية أكثر تطورا من قبل رجال الأعمال تؤدي إلى زيادة معدلات الأرباح، وخلال الرواج يمولون استثماراتهم من البنوك وتزداد ديونهم ولكن ثقة البنوك في مرحلة ما تتغير فتتوقف عن إعطاء مزيدا من القروض بل وتطالب المشروعات برد ما عليها، وفي هذه المرحلة بالذات تكون المشروعات غير مستعدة لاستعادة القروض وذلك لانخفاض أرباحها فتزداد عدم الثقة بها من جهة البنوك. وكلما ازداد تيار عدم الثقة اتجه الاقتصاد إلى حالة كساد شامل. ويرى آخرون إن المستحدثات التقنية تشجع الاستثمار بسبب الأرباح الناتجة عنها (حيث تؤدي إلى خفض تكلفة الإنتاج) مما تدفعها حالة الرواج إلى الدخول في مشروعات جديدة بنفس تقنيات الإنتاج القديمة مما يؤدي إلى خفض الأرباح وخاصة بالنسبة للأصول القديمة مما ينعكس بعدم قدرة المستثمرين على سداد ديون البنوك ويظهر الكساد من جديد وتبدأ دورة اقتصادية جديدة.

(1) د. مدحت القرشي ، تطور الفكر الاقتصادي ، مصدر سابق ، ص 227

(2) ا.د عبد الرحمن يسري احمد، تطور الفكر الاقتصادي، الدر الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2003، ص 469.

وعلى الرغم من الخلاف بين المدارس الفكرية الاقتصادية بشأن حصول الدورات الاقتصادية، والذي استمر حتى عام 1980، إلا أن هذه المدارس قد شكلت تقارب فيما بينها في ثلاث قضايا رئيسية هي¹:-

أولاً: إنها نظرت إلى عدم الاستقرار في مستويات الإنتاج بأنه مجرد انحرافات مؤقتة عن قيمتها الاتجاهية، التي يحددها على المدى الطويل معدل النمو الاقتصادي، والذي يتحدد بدوره بالتطور التقني والتكنولوجي .

ثانياً: نظرت هذه المدارس إلى أن التقلبات الدورية في النشاط الاقتصادي أمراً غير مرغوب فيه من الناحية الاجتماعية لأنه غالباً يؤدي إلى تراجع مستويات الرفاه العام. لذلك لابد من استخدام أدوات السياسة الاقتصادية لمعالجة هذا الاختلال. بالإضافة إلى أنها اعتبرت المتغيرات النقدية من العناصر الهامة في تفسير الدورات الاقتصادية، إذ مثلت هذه الآراء محور الاتفاق بين كل من المدرسة الكينزية والنقدية والكلاسيكية الحديثة.

د - نظرية شومبيتر (1833-1950) :-

وتفسر هذه العوامل سبب الدورات الاقتصادية إلى عوامل ديناميكية تتعلق بالتطور العلمي والتكنولوجي ، ويعد العالم الاقتصادي جوزيف شومبيتر Joseph A. Schumpeter من أهم الاقتصاديين الذين نادوا بذلك حيث يشير في تفسيره للدورة الاقتصادية من فكرة مفادها إن النظام الاقتصادي ينمو ويتحرك في صورة تقلبات دورية ترجع أسبابها إلى عاملين :

• ظهور ابتكارات جديدة في مختلف مجالات الإنتاج والتي تعتبر السبب الأساس لحدوث الدورات الاقتصادية في الاقتصاديات الصناعية الحديثة.

• توسع النشاط الائتماني لتمويل تلك الابتكارات⁽²⁾. وقد أكد بان ازدهار وركود النشاط الاقتصادي مرتبط أساساً بالابتكارات، فيكون مصدراً للازدهار من خلال إدخال الاختراع إلى المؤسسات الإنتاجية بشكل تجهيزات أو فنون إنتاجية جديدة.³

¹ - أسامة بشير الدباغ، البطالة والتضخم: المقولات النظرية ومنهاج السياسة الاقتصادية، الطبعة الأولى، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 347

(2) د. حسين عمر ، مبادئ المعرفة الاقتصادية ، مصدر سابق، ص 55

³ - J.Schumpeter. History of Economic Analysis. Allen and Unbind Co London. 1967 p30-

إن الاقتصاد الرأسمالي يتطور تبعا لآليات الإبداع ، ولكن هذا التطور ليس مستمرا أو علي وتيرة واحدة كما يرى شومبيتر ، وإنما هو عبارة عن دورات متلاحقة ، وكما أكد ماركس من قبل فان الدورة الاقتصادية ليست مسالة ثانوية أو عرضية في النظام الرأسمالي ، وإنما هي الطريقة التي تنمو بها ومن خلالها . ويرى أن السبب في الحركة التمرجية في النظام يعود إلى أن (الإبداعات) غير موحدة التوزيع عبر الزمن ، ولكنها تنزع إلى التركيز (الازدحام معا) في فترات معينة ، وهذه حقيقة تاريخية بالنسبة إليه وقد فسرهما باعتبار أن هناك (قيوداً اجتماعية) يتوجب تحطيمها قبل تقديم الإبداع ، بمعنى أن هناك مقاومة تواجه كل جديد يتعارض مع نمط الإنتاج التقليدي . وتسهل هزيمة هذه المقاومة كلما كان على رأس من يعارضها طرف أكثر إقداما من المعتاد ، هذا من جهة ومن جهة أخرى فان ازدحام الإبداعات محكوم بالزوال لان كمية السلع الجديدة الناتجة عن الاختراعات تضع عبئاً متزايداً على السوق مع مرور الزمن ، إضافة إلى حجم الديون المسددة من المستحدثين لها آثار مثبطة إذ إنها تدني الربح المتوقع وتخفف من إدخال الإبداعات ، وتعتبر هذه الآلية المسبب الأساسي للمتموج حسب تعبير شومبيتر . ويعتبر الاقتصادي النمساوي الشهير بان رجل الأعمال المبتكر هو مركز ديناميكية النظام الرأسمالي والقوة الحاسمة في انتصار اقتصاديات الإنتاج من أجل تحقيق الربح في الأمد الطويل على النظم الاقتصادية المركزية والسبب في ذلك حسب رأيه يعود إلى سعي النظم لتحقيق الأرباح يؤدي دائما إلى بذل الجهود الابتكارية، التي تمهد الطريق لحقبات متتالية اسمها ب(التدمير الخلاق) وكان يعني بذلك أن الأفكار والمنتجات وأساليب الإنتاج الأفضل الجديدة تحطم التقاليد والتكنولوجيات القديمة غير الكفوءة (1).

و - مدرسة شيكاغو (التفسير الفريدماني) Monetarist School :-

إن العوامل الحقيقية وخاصة المتعلقة بالاستثمار تلعب دور أساسي في توليد الدورات حيث كان ذلك هو شعور اغلب الاقتصاديين بعد الكساد العظيم في حين إن العوامل النقدية لم يكن لها ذلك النصيب من الاهتمام ، وهذا ما خلق اتجاه معاكس لدى بعض الاقتصاديين وخاصة الذين ينتمون الى مدرسة شيكاغو والذي يتزعمهم العالم الاقتصادي الأمريكي (ملتون فريدمان M.Fredman) من خلال دراسة تاريخ النقود في الولايات المتحدة حيث وجد هناك علاقة

(1) روبرت ب. كارسون، ماذا يعرف الاقتصاديون عن التسعينات وما بعدها، ترجمة د. دانيال رزق، مراجعة

ا. د احمد سعيد دويدار، الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 1994، ص243

معنوية قوية بين الرصيد النقدي والكساد خلال الفترة بين (1870 - 1960)⁽¹⁾. وتتلخص نظرية فريدمان في تفسير الدورة الاقتصادية على فكرة (النقود والية انتقال آثارها) حيث يدعي النقديون ان التعديلات تحدث على نطاق واسع من الأصول وان إطار نموذج IS-LM من الضيق بحيث لا يستوعب جوهر التعديل حيث ان في معظم صيغ هذا النموذج افترض عرض النقود له تأثير على الدخل من خلال سعر الفائدة والاستثمار ، ولكن دخول البنك المركزي السوق المالية وقيامه بزيادة عرض النقد من خلال مشترياته للسندات سوف يؤدي إلى آثار مضاعفة فأسعار الأوراق المالية تزيد وبذلك ينخفض العائد ويتغير تركيب محفظة الأوراق المالية لدى الجمهور (Publics portfolio) ففي هذه الحالة الناس يحوزون مزيد من النقود وكمية اقل من الأوراق المالية وبما ان الجمهور لا يرغب في حيازة هذه النقود الكثيرة فأنهم يتجهون الى إعادة ترتيب محافظهم المالية حتى يخفضوا حيازتهم النقدية فقد يلجئوا إلى شراء أوراق مالية راجعة، وهذا يؤدي إلى ارتفاع أسعارها وبالتالي انخفاض عائدها. وهذا ما يدفع الناس إلى زيادة الطلب على الأصول الأخرى مثل الأسهم والأصول العينية وهذا ما يدفع إلى زيادة أسعارها أيضا لكن هذه الزيادة لها تأثيراتها الإضافية المتمثلة بارتفاع أسعار السلع والخدمات وتزداد الأرباح ويستمر النشاط الاقتصادي بالتوسع حتى يكتشف هؤلاء أنهم غالوا كثيرا في التوسع ولاسيما ان الطلب على النقود لن يرتفع بنسبة ارتفاع الأسعار لان الأفراد يقيسون طلبهم بالأسعار الثابتة وللفترة الماضية وان هذا الاعتماد في المغالاة سوف يؤدي الى بيع بعض السندات وما يقابل ذلك بانخفاض أسعارها وارتفاع أسعار الفائدة ونقل الرغبة في شراء السلع الرأسمالية ويبدأ النشاط الاقتصادي بمواجهة الانكماش حتى يصل الى قعر الكساد لتبدأ دورة اقتصادية جديدة⁽²⁾. ولا بد من الإشارة إلى أن المدرسة النقدية قامت على الافتراضات الآتية⁽³⁾:

1. إن نظرية كمية النقود هي نظرية للطلب على النقود لا نظرية إنتاج او دخل نقدي او مستوى أسعار.

2. لا تفترض ثبات سرعة دوران النقود

(1) د. صقر احمد صقر ، النظرية الاقتصادية الكلية ، الطبعة الثانية ، وكالة المطبوعات الكويتي ، الكويت 1983 ص 477

(2) مايكل ابد جمان الاقتصاد الكلي ، النظرية والسياسة ، ترجمة وتعريب محمد إبراهيم منصور ، دار المريخ للنشر ، الرياض 1988 ص 333

(3) د. عوض فاضل إسماعيل الدليمي، النقود والبنوك، مصدر سابق ص 559

3. إن النقود هي من الأصول او الموجودات وهي سلعة رأسمالية

4. الثروة هي شاملة لكل مصادر الدخل

5. ان الطلب على النقود يعتمد على الثروة والتدفقات المستقبلية للدخل

وتعتبر هذه النظرية إن التضخم ظاهرة نقدية في كل زمان ومكان وانه يحدث بسبب نقص كمية النقود على الإنتاج وان النمو النقدي يؤدي إلى خفض أسعار الفائدة في البداية لكنه يؤدي إلى رفع الإنفاق وتحفيز التضخم في الآخر مما ينعكس في زيادة الطلب على القروض مما يرفع سعر الفائدة من جديد (علاقة غير مستقيمة بين معدل النمو النقدي وأسعار الفائدة) وهي التي تفسر إصرار الفريدمانيين على إن أسعار الفائدة ليست بديل للسياسة النقدية ⁽¹⁾ ويتضح مما سبق إن الدورات الاقتصادية تتسم بما يأتي ⁽²⁾.

- كبر حجم التقلبات في الإنتاج والعمالة .

- اختلاف الدورات الاقتصادية في طولها ومدتها تشكل صدمات جانب العرض مصدر لهذه الدورات

تأكيد النظريات النقدية على عوامل جانب الطلب اذ تركز النظرية الكينزية على الصدمات الناجمة عن انتقال التدفقات التلقائية بينما تهتم النظرية النقدية على انتقال معدل نمو عرض النقد الذي يؤدي إلى تغيرات فجائية غير متوقعة في النشاط الاقتصادي ، ويعتقد النقديون بان منحني الطلب على النقود هو دالة مستقرة للدخل وسعر الفائدة والثروة لا تعتبر مصدر رئيسيا للتقلبات الاقتصادية ويؤكدون على انتقالات عرض النقود لأنها حسب اعتقادهم ناتجة عن السياسات النقدية أو عوامل أخرى وان السبب الحقيقي للدورات ناتجة عن صدمات عرض النقد التي تواجه الاقتصاد⁽³⁾. ويرى آخرون بان السياسة الحكومية تؤدي إلى تفاقم اثار الدورة الاقتصادية ، وخاصة بالنسبة لآثار السياسة النقدية ، ولإثبات ذلك يلجأ النقديون إلى الربط بين التغيرات في نمو عرض النقد وبين تقلبات الدورة التجارية . ويشيرون إلى أن الفترات التي يكون فيها النمو في عرض النقد سريعاً يتبعها التوسع الاقتصادي والتضخم ، وان الفترات التي يكون فيها النمو في عرض النقد بطيئاً يتبعها فترة ركود اقتصادي ، ولهذا يفضل النقديون السياسة النقدية الغير

(1) اوسكار لانكه، الاقتصاد السياسي، الرأسمالية والاشتراكية دار الطليعة بيروت ،، الجزء الثالث، 1980 ص440

(2) باري سيجل ، النقود والبنوك والاقتصاد وجهة نظر النقديين ، ترجمة طه عبد الله منصور ، مراجعة محمد

إبراهيم منصور دار المريخ للنشر 1987 ص548

(3) MC. Vaish . Macro – economic Theory ، Op- Cit P376

نشطة (No activist) وذلك لاعتقادهم بان محاولات الحكومة لتحسين الأداء الاقتصادي من خلال استخدام السياسات المالية لتحقيق معدل تضخم منخفض ومعدل بطالة منخفض ، غالبا ما يجعل الأمور أكثر سوءا ، والسبب في ذلك يعود إلى أن السياسة الاقتصادية الفعالة تعمل مع فاصل زمني طويل ، وبسبب هذا الفاصل الزمني في تأثير السياسات النقدية والمالية يؤكد النقديون (بان على صانعي السياسات أن يضعوا السياسة التي يريدونها وذلك بموجب قواعد Rules التي لا تتغير من سنة إلى أخرى)⁽¹⁾.

سادسا: نظريات نقص الاستهلاك

١ - النظرية الماركسية :-

يفسر ماركس سبب الدورات الاقتصادية بالتناقضات الرئيسية التي تحدث في الاقتصاد الرأسمالي. إذ يؤكد على ان السبب الرئيس في حدوث الأزمة وجود تناقض في الإنتاج الرأسمالي الناتج من التناقض بين الطابع الاجتماعي للإنتاج والملكية الرأسمالية لوسائل الإنتاج، ولم تنف النظرية الماركسية وجود تناقض بين الإنتاج والاستهلاك في الاقتصاد الرأسمالي بل حاولت أن تضع هذا التناقض في موقعه المناسب في تفسير الدورة الاقتصادية ، و تعد هذه النظرية من نظريات النقص في الاستهلاك Theory of under consumption إذ كان ماركس ذو إيمان راسخ بان الرأسمالي يستطيع بحكم امتلاكه لوسائل الإنتاج أن يستغل العمال ويسلب جزء من إنتاجهم على شكل فائض القيمة (value add) مما يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للعمال بحيث تصبح اقل من قدراتهم الإنتاجية فيشترون اقل مما ينتجون، وبما إن أعداد الرأسماليين قليلة قياسا بأعداد العمال في النشاط الاقتصادي فان تراكم فائض القيمة يدفع الرأسمالي لاستخدامه في شراء المزيد من وسائل الإنتاج وهذا يمنحه الفرصة في الاستغناء عن عدد من العمال (بتعويضهم بالآلات والمكائن الأكثر تطورا) وتظهر البطالة بين صفوف العمال ويضطر بعض الرأسماليين الضعفاء منهم في السوق إلى مغادرة العملية الإنتاجية

(1) Wallace C. Peterson and Paul S. Estenson. Estens ، income ، Employment and Economic Growth ، Seventh Edition ، WW Norton & Co ، New York ، 1992 P721

والانخراط في صفوف العمال والنتيجة هي انخفاض عدد الرأسماليين وزيادة البطالة وضعف القدرة الشرائية ومن ثم حدوث الأزمة الاقتصادية⁽¹⁾

ب- الدورة الاقتصادية عند سيموندي (Sismondi) ونظريات قلة الاستهلاك

يرى سيموندي (1760-1825) أن سبب الدورات الاقتصادية يرجع إلى عدم كفاية الاستهلاك إذ مع تطور النتاج الآلي الكبير تزداد البطالة وتتنقص الأجور وبنتيجه ذلك فان استهلاك الطبقة العاملة يمتص قسما متناقصا من الناتج الكلي. وقد استند سيموندي إلى بعض أفكار آدم سميث الأساسية واستنتج أن على الإنتاج أن يتوافق مع الاستهلاك، وأن الإنتاج يتحدد بالدخل، ورأى أن الأزمة نتيجة الاختلال في هذا التناسب، أي نتيجة للإفراط في الإنتاج الذي يسبق الاستهلاك. وأن أساس الأزمة يكمن خارج الإنتاج، وخاصة عندما تتوضح في التناقض بين الإنتاج والاستهلاك. وأنه هو الهدف الوحيد لتراكم الإنتاج، لذلك يجب على الإنتاج أن يلاءم الاستهلاك. وأكد أن تطور الرأسمالية يؤدي إلى إفلاس المنتج الصغير، وإلى تفاقم أوضاع العمال المأجورين. وقد جاء من بعده (رودبروتوس) ليثبت أن السبب الحقيقي في الأزمة هو ضعف الاستهلاك الناتج عن سوء توزيع الدخل وتنقص حصة الطبقة العاملة في الدخل القومي، وفي الواقع تعطي هذه النظرية تفسيراً ظاهرياً صحيحاً للأزمة ولكنها لم تبحث في أسباب تدني الأجور وسوء توزيع الدخل الذي يقود إلى نقص الاستهلاك الذي يؤدي إلى حدوث الأزمة الاقتصادية⁽²⁾. ويمكن أن نخلص أن سيموندي قد بين أن سبب الأزمات التي يمر بها النظام الرأسمالي تنشأ (بسبب زيادة الإنتاج زيادة عامة تفوق حجم الطلب) وقد ارجع تلك الحالة إلى عاملين⁽³⁾ :-

1. فيض الإنتاج وانتشار البطالة، حيث أن الآلات التي تنشأ من الاختراعات الحديثة تؤدي إلى زيادة كبيرة من ناحية وإلى الاستغناء ولو مؤقتاً عن بعض العمال من ناحية أخرى، مما يؤدي إلى انتشار البطالة وانخفاض مستوى الأجور.
2. أن المنافسة الكاملة إنما تقوم في المجتمع الرأسمالي على تقسيم المجتمع إلى رأسماليين وعمال، والعمال يرغمون على قبول أجور منخفضة لا تساعد على شراء الجزء الأكبر من المنتجات.

(1) د. عبد السلام ياسين الإدريسي، الاقتصاد الكلي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة البصرة، 1986 ص 405

(2) د. مطانيوس حبيب، الاقتصاد السياسي، مطبعة دار الكتب، دمشق الطبعة الرابعة 1983 ص 268.

(3) د. مدحت القرشي، تطور الفكر الاقتصادي، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2008 ص 140.

ويعرف الاقتصادي سيموندي انه قد هاجم الفكر الكلاسيكي إذ يقول أن النظام الرأسمالي، غير المسيطر عليه لم يحقق النتائج التي توقعها (ادم سميث وساي) بل حقق الفقر والبطالة . وأشار إلى احتمال توسع الإنتاج وظهور الأزمات عندما تكون الأجور عند مستوى الكفاف ويزداد عندها حجم رأس المال للاستثمار في المكائن والمعدات . ومن خلال الائتمان المصرفي يزداد حجم الاستثمار والإنتاج الصناعي بينما يكون الطلب على الاستهلاك محدوداً ومن هنا يظهر فائض في الإنتاج وحصول الأزمة ⁽¹⁾ .

ج - التفسير الكينزي

إن أزمة الكساد الكبير (1929 - 1932) التي أصابت الدول الرأسمالية والتي أدت الى اهتزاز أركان النظرية الكلاسيكية إلى انعدام الثقة في كل ماجاءت به وتولد شعور متنامي لحاجة ماسة لنظرية جديدة للاستخدام يمكنها ان تفسر أسباب البطالة، وفعلاً ظهرت هذه النظرية عام 1936 اذ نشر الاقتصاد الانكليزي جون ماينرد كينز (J.M. Keynes) كتابه المشهور (النظرية العامة للاستخدام والفائدة والنقود) ⁽²⁾ ويفسر كينز الدورات الاقتصادية بعدم كفاية الطلب الفعال ويؤكد ان سبب الأزمة يكمن في القوانين النفسية التي لا تتبدل ومنها (قانون ميل الناس الى التوفير) ، ويوضح كينز ان مجموع استهلاك المجتمع يتأخر دائماً عن نمو مجموع الدخل الحقيقي نتيجة لخصائص الأفراد النفسية ويطالب الدولة بالتدخل لحل قضية استخدام اكبر عدد ممكن من اليد العاملة ، وهو يعتقد ان معالجة الأزمات الاقتصادية لا يكتب لها النجاح إلا بالتدخل الفعال للدولة في الحياة الاقتصادية، وذلك عن طريق تنظيم مقدار الاستهلاك العام والتوظيف باستعمال عدد من الأدوات من بينها السياسة الضريبية وقد ارتبط تطور النظرية الكينزية بأسماء الاقتصاديين البارزين هارود ، سامويلسون وان لتفاؤل وتشاؤم المستثمرين دور هام في ظهور الدورات الاقتصادية إذ ان التفاؤل يدفع الى التوسع في النشاط الاستثماري لتحقيق الربح أما التشاؤم فينعكس على المستوى الاقتصادي بالانحسار وينذر ببؤاس الأزمات حيث يعقبها الكساد الذي تنخفض فيه مستويات الإنتاج القومي ومستوى التوظيف ومصحوب في هبوط مستوى الأسعار وانخفاض في معدلات الربح وتفتشي ظاهرة البطالة كما حدث في الأزمة العالمية (1929 - 1932) وترتب على هذا الكساد

(1) Stanley L-Brue -The Evolution of Economic Thought-Sixth Edition- The Dryden Press-2000-pp 170-180

(2) د. عبد الوهاب الأمين ، د. زكريا عبد الحميد ، مبادئ الاقتصاد الجزء الثاني ، الاقتصاد الكلي ، دار المعرفة الكويت 1983 ص99.

العظيم انخفاض في معدل تكوين رأس المال وذلك لانخفاض الطلب الكلي وضعف الحافز على التجديد والابتكار⁽¹⁾، ويخلص كينز بان سبب الدورات هو الميل الحدي للاستهلاك ففي الوقت الذي يحصل فيه زيادة في بناء رؤوس الأموال الإنتاجية ويزداد عرض السلع في السوق فان الميل الحدي للاستهلاك يدفع الأفراد إلى التقليل من شراء السلع الاستهلاكية مما يؤدي الى تكديس السلع في الأسواق مما يضغط على المنتجين ويضطرهم إلى تخفيض الإنتاج او ربما غلق المصانع تنعكس في ظهور البطالة على الساحة الاقتصادية⁽²⁾.

سابعا: نظريات المضاعف المعجل :-

وتسمى بالنظريات الحقيقية للدورة الاقتصادية إذ إن تغيرات المضاعف والمعدل تنعكس في حجم الاستثمار وبالتالي حدوث انتقالات في منحنى (IS) التي تؤدي إلى تقلبات دورية منتظمة في المخرجات ، وان التفاعل بين المضاعف والمعدل يؤدي الى تغير تراكمي في حجم الدخل نتيجة لتغير ابتدائي في الإنفاق الاستثماري وان هذا التغير في الدخل ليس ثابتا بل يبدأ في الارتفاع الى نقطة معينة وبعدها ينخفض محددًا بذلك دورة اقتصادية منتظمة تعتمد في حجمها ومدتها على قيمة كل من المضاعف والمعدل، ويعود التغير في الدخل لأسباب تتعلق بقيمة الميل الحدي للاستهلاك وكذلك انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال عند زيادة حجم الاستثمار، لذلك فالتوسع في المشاريع الاستثمارية عند ارتفاع مستويات الدخل لابد ان تؤدي في النهاية الى انخفاض الربحية تنعكس في وصول الإنفاق الاستثماري عند حدود معينة فيحصل عند ذلك يبدأ التوقف في الزيادات التي تحصل في الدخل وانخفاض في حجم الاستثمار فتبدأ الكفاية الحدية لرأس المال مرة ثانية بالارتفاع وتبدأ دورة اقتصادية جديدة⁽³⁾ . لقد تم إكمال فكرة المضاعف من قبل الكينزيين الجدد فقد فسروا الدورة الاقتصادية بفكرة جديدة يطلق عليها المعدل التي تختص بالعلاقة الطردية بين الزيادة في الدخل القومي والاستثمارات فهو يبين كم مره يجب ان تتضاعف الاستثمارات الرأسمالية نتيجة نمو الدخل القومي بالمعدلات المحدودة حيث يتطلب نمو الدخل توسيع الطاقات الإنتاجية عن طريق خلق استثمارات جديدة لتحقيق التشغيل الكامل وان تباطؤ معدلات النمو للدخل القومي ستنعكس في انخفاض معدلات نمو الاستثمارات لا بل

(1) د. حسين عمر، مبادئ المعرفة الاقتصادية، منشورات ذات السلاسل، الطبعة الأولى، الكويت، 1989، ص 546 .

(2) د. خزعل البيرماني ، مبادئ الاقتصاد الكلي مصدر سبق ذكره ص 457.

(3) د. عبد المنعم السيد علي ، دراسات في النقود والنظرية النقدية ، بغداد مطبعة العاني ، الطبعة الأولى ،

1970 ص 274.

انسحابها من الميدان الاقتصادي ويقول سامويلسون (ان المعجل يعد عامل قويا في خلق عدم الاستقرار الاقتصادي حيث إن في حالة النهوض يدفع عملية التوظيف للأمام أما في حالة انخفاض النمو فإنه يدفع الى سحب التوظيفات وبنفس القوة)⁽¹⁾ وان فكرة توحيد المضاعف والمعجل التي تعكس التأثير المتبادل بين الاستثمارات والدخل القومي ضمن حركة الإنتاج الرأسمالي حيث أصبحت تلك الفكرة الأساس لوضع النظرية الكينزية الحديثة في الدورة الاقتصادية واهم ما أظهرته هو تقسيم الاستثمارات الرأسمالية إلى استثمارات مستقلة وأخرى مشتقة (مستحدثة) حيث إن التوظيفات المرتبطة بتوسيع الاستهلاك الناتج عن نمو الدخل القومي هي التي تحدد الدور الأكبر في نظرية (المضاعف المعجل) لكن عملية النمو الاقتصادي تتضمن عوامل أخرى تحفز الاستثمارات بغض النظر عن حركة الاستهلاك او الدخل مثل التقدم العلمي والتكنولوجي ، زيادة السكان ، السياسة الحكومية والعوامل الأخرى ذات الطابع المستقل وقد كان الاقتصادي الأمريكي المشهور بول ساميلسون أول من أوضح إن هنالك تفاعل بين المضاعف والمعجل حيث بواسطة المضاعف يمكن ان نستنتج السلوك الزمني للدخل والاستهلاك من معرفة الشكل الزمني للاستثمار شريطة معرفة المستوى الابتدائي للاستهلاك وقد بين ان مستوى أعلى للدخل القومي يمكن الحصول عليه من مستوى موجب دائم للاستثمار الصافي وان نسبة الزيادة في الدخل والزيادة في الاستثمار تكون اكبر من واحد وهي تساوي مقلوب الميل الحدي للاذخار على مدى الحركة على المتوسط وسوف يكون التقلب الدوري المنتظم للاستثمار مصحوب بحركة دورية منتظمة في الدخل ويتخلف الدخل عند نقاط الافتراق ويقوم التفاعل بين المضاعف والمعجل على فرضية ان الاستثمار الخاص المستحدث يتناسب مع الزيادة في الاستهلاك من فترة الى أخرى وبالتالي يمكن تصور الآثار المهمة للإنفاق على الدخل، وان حدوث الإنفاق المفاجئ الدائم سيؤدي إلى نمو الاستهلاك بموجب ما يحدده المضاعف وسوف تؤدي هذه الزيادة في الاستهلاك الى زيادة الاستثمار الخاص الذي يضاف إلى الإنفاق الحكومي مكوناً الاستثمار الكلي الجديد الذي ينعكس بدوره الى استهلاك إضافي ، إن التفسير لمضاعف الاستثمار والمعجل ليس لأنه يبين العلاقة بين الاستثمار والدخل والإنتاجية ورأس المال بل على دوره في تعبئة قوى عاملة اكبر او زيادة إنتاجية العمل كما ان العلاقة بين

(1) إيرينام . اسادتشاي ، الكينزية الحديثة ،تطور الكينزية والتركيب الكلاسيكي الجديد،ترجمة وتعريب عارف

دليلة،دار الطليعة للطباعة والنشر ،الجزء الأول،بيروت،1974،ص61

وجهي الاستثمار ، وجه مكون للدخل ووجه آخر خالق للطاقة الإنتاجية وما لذلك من أهمية كبرى لتحقيق التوازن الاقتصادي⁽¹⁾.

أ- نموذج (سامويلسون) في المضاعف والمعدل

كان سامويلسون⁽²⁾ من أوائل الاقتصاديين الذين حاولوا الربط بين المضاعف والمعدل لبيان التفاعل بينهما على مستوى الدخل ولتوضيح ذلك نفترض وجود اقتصاد مغلق مع وجود فترة إبطاء الإنتاج . إضافة إلى ذلك استخدام دالة استهلاك ذات فجوة زمنية ، دالة للدخل المتاح ودالة الاستثمار، ويعتبر هذا النموذج من أشهر النماذج الاقتصادية³ ، وان ملخص هذا النموذج هو الآتي :

$$Y_t = C_t + I_t$$

إذ أن الاستهلاك دالة للدخل في الفترة السابقة كالتالي

$$C_t = C_0 + CY_{t-1}$$

نفرض أن الاستثمار التبعي هو دالة للتغير في الدخل في الفترة السابقة أي أن التغير في الطلب الكلي يؤدي إلى محاولة المؤسسات الإنتاجية بتعديل حجم الطاقة الإنتاجية في الفترة التالية وهذا يعني أن $I_t = V (Y_{t-1} - Y_{t-2})$

وبافتراض غياب الاستثمار التلقائي فان المستوى التوازني للدخل هو

$$Y_t = C_0 + CY_{t-1} + V(Y_{t-1} - Y_{t-2})$$

وان الحل التوازني لهذا النموذج يمكن أن نحصل عليه عندما يتجه مستوى الدخل إلى

$$Y_t = Y_{t-1} = Y_{t-2}$$

ولذلك يمكن كتابة المعادلة السابقة كالآتي $Y = (1/1-c)X C_0$ والتي لا تعدو سوى التغير

الخاص بالمضاعف⁽⁴⁾. وقد أوضح سامويلسون بان التغيرات في الدخل سوف تعتمد على قيمة ال(MPC) وعلى قيمة معامل المعدل. فالأول يحدد المضاعف والثاني يمثل المعدل، ويبين بأنه

(1) اوسكار لانكه ، مايكل كالينسيكي ، د. محمد سلمان حسن ، الاقتصاد السياسي الرأسمالية والاشتراكية الجزء الثالث دار الطليعة بيروت ط1 1980 ص423

(2) MG.Vaish ، Macro-economic Theory ، Copy Right ، MC ، vaish ، New Delhi ، 1981 P527

(3) ج . اكلي ، الاقتصاد الكلي ، النظرية والسياسات ، ترجمة عطية مهدي سلمان ، الجامعة المستنصرية 1980 الجزء الأول ص378

(4) د. صقر احمد صقر ، النظرية الاقتصادية الكلية ، مصدر سابق ص460.

اعتمادا على قيمة المضاعف والمعدل فان الزيادة الاولى المستقلة في الاستثمار يمكن أن تنتج زيادة مستمرة في الدخل⁽¹⁾.

ب - الدورة الاقتصادية عند هيكس

لقد صمم هيكس J.R.Hicks⁽²⁾ نموذجا يعتمد على التفاعل بين المضاعف والمعدل وأنه افترض وجود القيود الأخرى التي تمنع تحقق التقلبات المتباعد أو الحالات الانفجارية على الرغم من وجود قيمة المعدل في الحدود التي تؤدي إلى مثل هذه الحالات . يستند نموذج هيكس على الافتراضات الآتية⁽³⁾ :

أولا : أ- فصل الاستثمار إلى جزأين أساسيين هما ألاستثمار التبعي والاستثمار التلقائي
ب- يعتمد الاستثمار التبعي إلى الحاجة المباشرة إلى الطاقة الإنتاجية الجديدة كما يحددها المعدل .

ت - الاستثمار التلقائي يرتبط بالعوامل المتعلقة بالاتجاه العام في الأجل الطويل مثل النمو السكاني والتقدم التكنولوجي .

ث- في حالة اتجاه الاستثمار التلقائي إلى الزيادة بمعدل هندسي فان مستوى الدخل سيكون هو الآخر في حالة تقدم متوازن (Progressive Equilibrium).

ثانياً : في حالة خروج مستوى الدخل عن مسار التوازن في الاتجاه الصعودي ستكون هنالك قيود مباشرة على نمو الناتج القومي والمتمثلة في وجود حد أقصى لهذا النمو والذي يعتمد على ندرة الموارد المتوفرة من ناحية الكم والنوع .

ثالثاً : في حالة خروج مستوى الدخل عن المسار التوازني في الاتجاه النزولي ستكون هنالك قيود غير مباشرة على درجة انخفاض في مستوى الدخل .

وهكذا نستطيع أن نبين المعالم الرئيسية لنموذج الذي يعرضه هيكس للدورة الاقتصادية والتي من أهمها⁽⁴⁾ :

1- وجود نمو متصاعد طويل الأمد Upward Secular Trend للناتج والدخل

(1) مدحت القرشي، تطور الفكر الاقتصادي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008 ص262.

(2) MC-Vaish –Macro economic Theory-New Delhi -1981 –p531

(3) د. صقر احمد صقر ، النظرية الاقتصادية الكلية ، مصدر سابق ص466.

(4) د. خزعل البيرماني ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، مصدر سابق ص472

2- وجود معدل متوازن للنمو يتطلب كمية من الاستثمارات الكافية لاستيعاب المدخرات الناجمة من النمو الثابت للدخل.

3- أن الدورة الاقتصادية تتذبذب وتدور حول الاتجاه والنمو المتصاعد (أن الدورة تتذبذب حول توازن ثابت) .

4- ازدياد الاستثمارات المستقلة بمعدل ثابت ومنتظم .

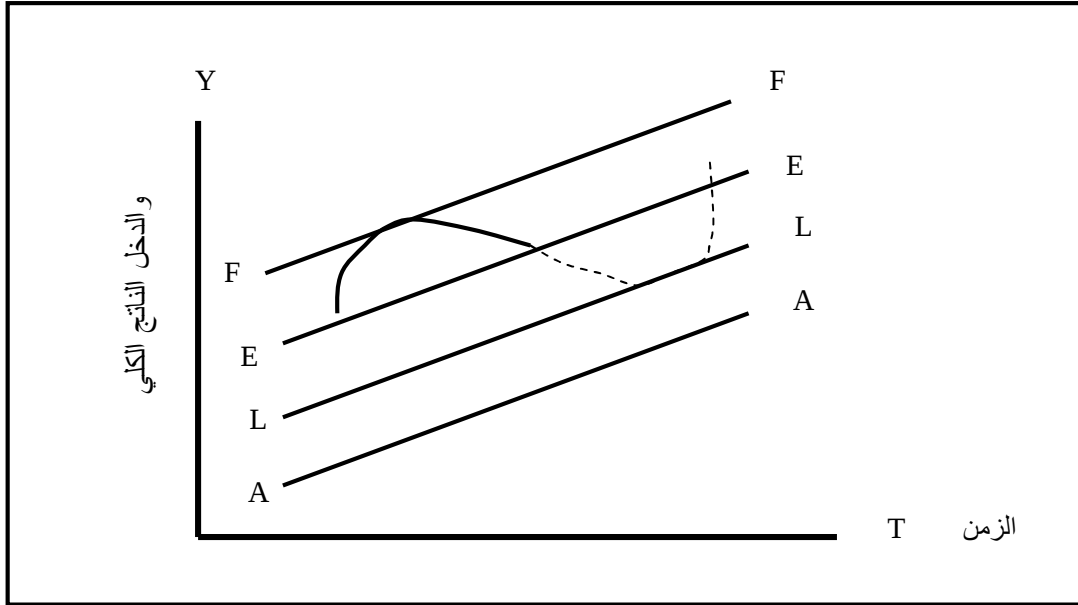
وقد اخذ Hicks حدا أعلى على حالة الزواج في الدورة الاقتصادية حيث افترض وجود (سقف) للناتج الكلي لا يمكن أن يتعداه الناتج الكلي الذي يساوي ($Y = C + I + G$) ويظهر هذا السقف في شكل حجم قوة العمل الكلية ، ويظهر هذا القيد عندما يصل الطلب الكلي نتيجة لتفاعل كل من المضاعف والمعدل إلى مستوى يفوق الطاقة الإنتاجية الكلية، ولا يمثل هذا القيد قيودا على الاستثمار فقط ولكن على كل مكونات الناتج الأخرى . فعندما يكون كل من الاستهلاك والناتج عند مستويات منخفضة كما هو الحال في المراحل الأولى من الانتعاش فسيكون هنالك استثمار بالقدر الذي يتطلبه عمل المعدل⁽¹⁾

ولتوضيح رأي هيكس في الدورة الاقتصادية انظر الرسم البياني (3)

إذ يمثل الخط المستقيم AA الاستثمارات المستقلة وهي تزداد بصورة منتظمة ومستمرة وهي تضمن نموا متوازنا للإنتاج والدخل. أما المستقيم EE وهو يمثل النمو المتوازن للإنتاج والدخل والناجم من المستقيم AA وهذا النمو ناشئ عن زيادة السكان والتقدم التكنولوجي . ويمثل المستقيم FF حجم الناتج الكلي الذي يحصل عليه في حالة الاستخدام الكامل، ويمثل السقف العلوي الذي لا يمكن للإنتاج أن يتجاوزه، أما المستقيم LL فهو يمثل حجم الدخل الناشئ مباشرة والناجم من عمل المضاعف ويكون في الوقت نفسه القرار الذي لا يمكن لدخل القومي أن يهبط دونه⁽²⁾ .

(1) ج. أكلي ، الاقتصاد الكلي ، النظرية والسياسات ، مصدر سابق ص393

(2) خزعل البيرماني ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، مصدر سابق ص474.



الشكل (3)

دورات هيكس التجارية

Source

MCVaish , Macro-economic Theory , Company right , New Delhi , 1981 P533.

أن هيكس يركز في تحليله على مبدأ المعجل وذلك لاعتقاده بأن الطلب على الاستثمار مشتق من الطلب على الاستهلاك، أي أن زيادة الإنفاق الاستهلاكي تتطوي على زيادة في الدخل ، إلا أن هذه الزيادة في الدخل ذو اثر مضاعف على الاستثمار وفقا لمبدأ المعجل، وهذا سيحدث في مرحلة الرخاء، أما في مرحلة الكساد فيحصل العكس وبذلك يستنتج هيكس أن تفاعل المضاعف مع المعجل هو السبب الرئيسي في إحداث الدورات الاقتصادية ⁽¹⁾ وفي معرض نقده للتحليل الكينزي للدورة الاقتصادية أوضح هيكس أن كينز اهتم بعمل المضاعف وأهم عمل المعجل أي أهمل تأثيرات التغير بالنتائج على الاستثمار كونه لم يفرق بين الاستثمار التلقائي والاستثمار التبعي.

(1) د. حسين عمر، مبادئ المعرفة الاقتصادية، منشورات ذات السلاسل، الطبعة الاولى، 1989، ص556.

ج - هانسن والدورة الاقتصادية

ظهر تحليل هانسن للدورة الاقتصادية في كتابه (الدورات الاقتصادية والدخل القومي) إذ يعتقد إن القوى المحركة للإنتاج تكمن في التقدم التقني⁽¹⁾ الذي يؤدي إلى تحديث طرق الإنتاج وإنشاء فروع اقتصادية جديدة التي تتطلب استثمارات رأسمالية جديدة تؤدي إلى زيادة مستوى التوظيف بالإضافة إلى إن التقدم التقني يؤدي إلى تحديد رأس المال والمعدل⁽²⁾ وأن تحقيق النمو الأمثل للدخل الحقيقي يتوقف على :

1- حجم الإمكانيات الاستثمارية المستقلة الناتجة عن الاختراعات والابتكارات

2- الميل الحدي للاستهلاك

3- معامل المعدل

ويمكن سبب الأزمة حسب رأي هانسن في التناقض الأساسي للرأسمالية بين الإنتاج والاستهلاك ومن فوضى الإنتاج الاجتماعي وفي التناقض بين شروط إنتاج القيمة الزائدة وشروط تصريفها لقد أشار عام 1941 ولاسيما في كتابه (السياسة المالية والدورات الاقتصادية [Fiscal Policy and Business Cycles] والذي عرض فيه وجهة نظر كينز الأساسية في عمل الاقتصاد، متفقاً مع السياسات النشطة للحكومة في مسعاها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي⁽³⁾، وفي أحد الجوانب المهمة ذهب هانسن إلى أبعد ما وصل إليه كينز، عندما قال (إن توازن العملة الناقصة في اتجاه نحو الركود الطويل الأمد) وأنه وضع طبيعي ويمكن التنبؤ به في الاقتصاد الحديث، ولا يمكن حلها إلا في اعتماد سياسات حكومية صارمة⁽⁴⁾ واعتمد هانسن في تفسير الدورة الاقتصادية على تدخل أثري المضاعف والمعدل. حيث يفترض هانسن حدوث زيادة أولية في الاستثمار التلقائي (المستقل) وهذه الزيادة تؤدي إلى زيادة في الناتج (الدخل)، التي بدورها تفضي إلى زيادة مضاعفة في الاستهلاك من خلال أثر المضاعف وهذا الاستهلاك يؤدي إلى الاستثمار المحفز، ومع فرض وجود طاقة فائضة في الاقتصاد القومي من خلال مبدأ المعدل، وهكذا تستمر الحركة التراكمية عن طريق تدخل المضاعف والمعدل. ويمكن للحركة (بفعل المعدل) أن تتعدى الحدود المفروضة على المضاعف

(1) إيرينام . اسادتشاي ، الكينزية الحديثة ، تطور الكينزية والتركيب الكلاسيكي الجديد مصدر سابق ص 61.

(2) انظر د. عبد الكريم كامل ، النظم الاقتصادية المقارنة ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة الموصل 1988 ص 122.

(3) مدحت القرشي، تطور الفكر الاقتصادي، دار وائل للنشر، الأردن، 2008، ص 260.

(4) إيرينام . اسادتشاي ، الكينزية الحديثة ، تطور الكينزية والتركيب الكلاسيكي الجديد مصدر سابق ص 257.

وان يتفجر عنها نمو مستمر، إذا كانت القيمة العددية للمعجل مرتفعة، وإذا كان المعجل مصحوبا بميل حدي مرتفع للاستهلاك يرفع من قيمة المضاعف. وفي هذه الحالة يستمر التوسع التراكمي حتى يتحقق التوظيف الكامل للموارد المتاحة للمجتمع، عند هذه النقطة يأخذ الناتج القومي في الانخفاض، وينخفض بالتالي الاستثمار المحفز. وحتى لو فرضنا استمرار الاستثمار التلقائي في التزايد بمعدل ثابت كما يعتقد هيكس، فإن هانسن يرى أن الزيادة في الدخل القومي تأخذ منحى متناقص وذلك للأسباب الآتية :

1- أن جزءا متزايدا من كل زيادة في الدخل يدخر في الفترات المتتالية وهذا الجزء يؤدي إلى انخفاض الزيادة في الاستهلاك (الاستهلاك المحفز ينخفض) وبالتالي إلى انخفاض الاستثمار المحفز، وان حدث وكان الاستثمار المحفز ينخفض بدرجة اكبر من الزيادة في الاستهلاك فإن الدخل القومي يبدأ بالانخفاض، لتبدأ الحركة الانكماشية⁰

2- أن الكفاية الحدية لرأس المال تتجه إلى الانخفاض مع تزايد حجم الاستثمار، وهذا يعني أن افتراض استمرار الزيادة في الاستثمار التلقائي بمعدل ثابت هو افتراض غير محتمل الوقوع بعد مضي سنوات على بدء الحركة التراكمية، إلا أن في حالات تغيرات كبيرة في أساليب الإنتاج أو تمكنت الزيادة السكانية من تعويض الاتجاه التنازلي في الكفاية الحدية وفي كلا السببين تعني اتجاه الكفاية الحدية لرأس المال نحو الانخفاض ، إن الحركة التراكمية تقضي على نفسها بنفسها، وذلك لأن كل زيادة في الاستثمار (تخفيض الكفاية الحدية) تقلل من فرص الاستثمارات الجديدة، وبالتالي يكون هانسن قد وصل عبر تحليله إلى مايلي :-

- أن الحركة التراكمية تتلاشى من خلال تداخل عمل المضاعف والمعجل معا.

- بالرغم من إعطاء أهمية كبيرة لمبدأ المعجل إلا أن تفسير هانسن للدورة الاقتصادية بقي في الإطار الكينزي، وقد سلط الضوء على ضرورة التدخل الحكومي في الاقتصاد. ويفسر هانسن الركود الاقتصادي بعدد من الأسباب منها، تناقص معدل الزيادة في السكان يؤدي إلى تضائل فرص الاستثمار الجديدة، والتقدم التكنولوجي، وميل التوسع الجغرافي نحو الانخفاض⁽¹⁾، ومن المهم أن هانسن قد اعتقد بأن الحكومة يمكن أن تتغلب على اتجاه الاقتصاد نحو الركود من خلال التمويل التعويضي Compensatory Finance أي من خلال زيادة الإنفاق تستطيع الحكومة التعويض عن النقص في الاستثمار وبالتالي مليء الفجوة بين طلب القطاع الخاص والدخل وهذا مشابه لما جاء به كينز عند معالجة الكساد²

(1) د. عبد الكريم كامل عبد الكاظم، النظم الاقتصادية المقارنة، مصدر سابق ص122.

(2) للمزيد من المعلومات راجع StanleuL. Brue.op. cit p469-480

ثامنا - أسباب الدورات الاقتصادية في النظام الرأسمالي

يرجع البعض سبب حصول الدورات الاقتصادية في النظام الرأسمالي لميزات خاصة في النظام نفسه تعود إلى (1):

1 : انه اقتصاد سوق وان غرض الإنتاج فيه هو إشباع حاجات غير محدودة فالمنتج ليس لديه المعلومات الكافية عن حجم السوق او الطلب الكلي فيصبح هنالك اختلال في التوازن في السوق بين العرض الكلي والطلب الكلي

2: انه اقتصاد نقدي وائتماني له قدرة على توفير سيولة كاملة وزيادة في كمية المعروض النقدي مما تؤدي الى انخفاض أسعار الفائدة الأمر الذي يدفع المنظمين ورجال الأعمال الى الاقتراض والتوسيع في استثماراتهم وقد يحصل العكس ولأسباب عدة ان تخفض المصارف قروضها لى المستثمرين فينخفض حجم الإنفاق الاستثماري ويقل الطلب الكلي وتظهر البطالة وبناءً على ذلك فالاقتصاد الرأسمالي يمر بدورتين هما دورة الإنتاج والأخرى دورة غير عادية هي دورة الأعمال وان الغرض الأساسي للنظام الرأسمالي هو تحقيق الربح لذلك فان الأسعار تأخذ دورا كبيرا كمنظم للسوق والإنتاج لذلك سوف يجري الإنتاج بغض النظر عن احتياجات السوق وبالتالي تواجه حركة الأعمال اختلال بطريقة تلقائية تتحول بموجبها دورة الإنتاج الى دورة أعمال ناتجة عن تناقض بين قدرتها الإنتاجية والاستخدام الكامل للموارد المتاحة ينعكس على التوازن الاقتصادي. وظهر هناك تفاوت بين القدرة على الإنتاج من جهة وانخفاض في القدرة على تصريف المنتجات نتيجة لانخفاض القدرة الشرائية للمستهلك وسوء توزيع الدخل من جهة أخرى، عندئذ تبدأ الدورة بالكساد مصحوبة بمزيد من البطالة والتضخم وتجميد الأجور وانخفاض في معدلات الاستثمار ولحل هذه المشكلة اندفع النظام الرأسمالي نحو التوسع وإخضاع العديد من الدول ذات الموارد الاقتصادية لسيطرتها خاصة في آسيا وإفريقيا وكان ذلك جزء من خطة تخفيف الركود والبطالة في هذا النظام .

تاسعا - النظام الرأسمالي وأزمة الركود الاقتصادي

بالرغم من إن قدرة الرأسمالية المعاصرة على التكيف مع الأوضاع الجديدة التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية لكن فترة السبعينات اخذ الاقتصاد يواجه مشكلة عدم التوازن

(1) د. خزعل البيرماني ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، مطبعة الديواني ، بغداد 1987 ص452

الاقتصادي ، وان الأزمة التي يواجهها النظام الرأسمالي هي في جوهرها أزمة إفراط في الإنتاج وعدم قدرة السوق على استيعابه لذلك أخذت الدورة الاقتصادية مسار الركود والبطالة وكان غريب ما سجلته الأزمة الاقتصادية هو تزامنها مع التضخم حيث ان الظاهرة الجديدة تتمثل في اتجاه الأسعار للارتفاع مع ركود الإنتاج والتجارة وانتشار البطالة، وهو أمر لا يفسر إلا بقوة الاحتكارات والواقع انه بعد الحرب العالمية الثانية أصبح التضخم سياسة فعلية في اغلب الدول الرأسمالية الغرض منها هو تحقيق الأرباح ولا بد من الإشارة إلى اصطحاب الأزمة الدورية بأزمات هيكلية طويلة الأمد تعزز الميل إلى الركود الذي كشفت عنه الدورات الاقتصادية المعاصرة مثل أزمة الطاقة والخامات وأزمة النظام النقدي الدولي وأزمة المديونية الدولية والعجز المالي في ميزان المدفوعات (1) وقد أكد الفكر الاقتصادي على حقيقة مهمة يعاني منها هذا النظام والتي تتبلور في ان معدل الربح في الأجل الطويل يتجه الى التناقص (2) . وهذا ما أكدته كينز ومن قبله ماركس ان واقع النظام الرأسمالي يتسم بالتقلبات الاقتصادية وعدم الاستقرار ومع ان ماركس قد أوضح إن الأزمات هي صفة ملازمة للنظام الرأسمالي ولا يمكن التخلص منها إلا بانتهاء النظام إلا ان كينز قد اختلف عنه حيث قدم برنامج لإنقاذ الرأسمالية من الانهيار وذلك من خلال التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية واستخدام السياسات المالية لتوجيه الاقتصاديات الرأسمالية وتكيفها لمواجهة الأزمات الحادة للدورات الاقتصادية التي تعود إلى نقص الطلب الفعال الناتج عن عجز الاستثمار الخاص عن امتصاص الادخارات (3) وان الرأسمالية تتمتع الآن بمقدرة كبرى على مواجهة الأزمات الاقتصادية بحيث إن هذه الأزمات أصبحت الآن اقل حدة واقصر في الأمد . وهذه السمات ترجع إلى محاولة النظام الرأسمالي للتكيف مع الظروف والأحداث الجديدة والتواصل مع الانجازات العلمية ومتطلبات الثورة التكنولوجية التي يشهدها العالم .

(1) د. فؤاد مرسي الرأسمالية تجدد نفسها مصدر سابق ، ص445

(2) د. جواد كاظم البكري ، دورات الأعمال في الاقتصاد الأمريكي مصدر سابق ص5.

(3) د. عبد الوهاب الأمين ، النظم الاقتصادية ، دراسة مقارنة الرأسمالية ، الاشتراكية والإسلام مصدر سابق ص59.

الخاتمة

1. هنالك اختلاف بين الدورة الاقتصادية حاليا والدورة التقليدية للأعمال، فأطوار الدورة تتقارب، ومدها تقصر، والأزمة تصبح أكثر تواترا فيتم الانتقال من الأزمة إلى الانتعاش دون المرور بالركود.
2. يعد التضخم وحالات الذعر المالي والركود والكساد عناصر متأصلة في الأنظمة الرأسمالية ومستقبلها، وإذا ما تركت دون قواعد أو قيود فإن لها ميلا نحو عدم الاستقرار المالي أضف إلى أن الاقتصاد الرأسمالي يخضع لقانون التطور الدوري الذي ينتقل فيه من حالة الانتعاش إلى الكساد عبر الأزمة، ليعود فينهض من جديد، إذ تمثل الأزمة نقطة النهاية لدورة اقتصادية مضت ونقطة البداية لدورة اقتصادية جديدة
3. بعد نهاية الحرب العالمية الثانية برزت الولايات المتحدة كأكبر قوة هيمنة عسكرية واقتصادية، صبت جهودها في مجال البحث والتطوير والتكنولوجيا، وزيادة حجم الاستثمارات الأجنبية من خلال الدور الرائد للشركات المتعدية الجنسية. وتعتبر التقلبات الاقتصادية حسب التحليل الماركسي من الظواهر الملازمة للنظام الرأسمالي، وإنها ليست مجرد ظواهر مؤقتة ناتجة من الاضطرابات النقدية والمالية، أو إنها تعزى إلى عوامل خارجية كالحروب وسوء المواسم الزراعية وغيرها، بل إنها تقلبات دائمية وعناصر أساسية في التطور الرأسمالي وتمتد جذورها إلى أعماق الإنتاج والمبادلة

المصادر

القران الكريم

أولاً: المصادر العربية

- 1- محمد أبي بكر الرازي ،مختار الصحاح،دار الرضوان للنشر،حلب ، 2006
- 2 - هوشيار معروف،تحليل الاقتصاد الكلي،دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان 2005
- 3 - فؤاد مرسي،الرأسمالية تجدد نفسها،سلسلة عالم المعرفة،العدد ،226،الكويت 2009
- 4- جيمس جوارتيني ،ريجار استروب،الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص ،ترجمة وتعريب عبد الفتاح عبد الرحمن،دار المريخ للنشر،1988
- 5- حسين عمر ،الموسوعة الاقتصادية،دار الفكر العربي،الطبعة الأولى،القاهرة،1980
- 6 - بول ساميلسون،وليام نورد هاوس،الاقتصاد،ترجمة هشام عبد الله،مراجعة أسامة الدباغ،الدار الأهلية للنشر والتوزيع،عمان،2001
- 7- باري سيجل ،النقود والبنوك،وجهة نظر النقديين،ترجمة د.طه عبد الله منصور ،دار المريخ للنشر،الرياض،1987
- 8 - خالد واصف ألوزني،احمد حسين الرفاعي،مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق،دار وائل للنشر،الأردن ،2001
- 9- عبد الكريم كامل ،النظم الاقتصادية المقارنة،وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،الموصل،1988
- 10 - عبد السلام الادريسي،الاقتصاد الكلي،جامعة البصرة،كلية الإدارة والاقتصاد،1986
- 11 - سامي خليل ،مبادئ الاقتصاد الكلي،الطبعة الثالثة،مكتبة النهضة العربية،الكويت،1985
- 12 - جواد كاظم البكري،دورات الأعمال في الاقتصاد الأمريكي،أطروحة دكتوراه غير منشورة،كلية الإدارة والاقتصاد،جامعة الكوفة،2005
- 13- دانييل ارنولد،تحليل الأزمات الاقتصادية للامس واليوم،ترجمة ،عبد الأمير شمس الدين،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،الطبعة الأولى ،بيروت،1992
- 14- عامر عمران كاظم المعموري،فاعلية أداء الأسواق المالية في ظل الأزمات الاقتصادية في بلدان مختارة، أطروحة دكتوراه ،كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة بغداد،2009
- 15- سمير أمين،الطبقة والأمة في التاريخ وفي المرحلة الامبريالية،ترجمة هنريت عبودي ،دار الطليعة ،الطبعة الأولى،بيروت ،1980
- 16- حازم الببلاوي،النظام الاقتصادي المعاصر،من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة،عالم المعرفة،العدد 257 ، 2000
- 17- صقر احمد صقر،النظرية الاقتصادية الكلية،الطبعة الثانية،وكالة مطبوعات الكويتي،الكويت،1983

-
- 18- خزعل البيرماني، مبادئ الاقتصاد الكلي، مطبعة الديواني، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 1983
- 19- احمد فوزي ملوخية، الاقتصاد الكلي، مكتبة بستان المعرفة للطباعة والنشر (بدون سنة نشر)
- 20- حسين عمر، مبادئ المعرفة الاقتصادية، دار السلاسل للنشر، الكويت، 1989
- 21- عبد الوهاب الأمين، زكريا عبد الحميد، مبادئ الاقتصاد، الجزء الثاني، الاقتصاد الكلي، دار المعرفة، الكويت، 1983،
- 22- ايرينام أساد تشابا، الكينزية الحديثة، تطور الكينزية والتركيب الكلاسيكي الجديد، ترجمة وتعريب عارف دليلة، دار الطليعة للطباعة والنشر، الجزء الأول، بيروت، 1974
- 23- اوسكار لانكة، مايكل كالييتسيكي، محمد سلمان حسن، الاقتصاد السياسي الرأسمالية والاشتراكية، الجزء الثالث، دار الطليعة للنشر، ط1، بيروت، 1980
- 24- ج. آكلي، الاقتصاد الكلي، النظرية والسياسات، ترجمة عطية مهدي سلمان، الجامعة المستنصرية، الجزء الأول، 1980
- 25- مدحت القرشي، تطور الفكر الاقتصادي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008
- 25- نوري ألخافاني. محاضرات في الفكر الاقتصادي، ألفت على طلاب الدكتوراه للعام الدراسي 2008-2009، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة
- 26- روبرت ب- كارسون، ماذا يعرف الاقتصاديون عن التسعينات وما بعدها، ترجمة دانيال رزق، مراجعة احمد سعيد دويدار، الدار الدولية للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، مصر، 1994
- 27- جون كينيث جالبريث (تاريخ الفكر الاقتصادي) الماضي صورة الحاضر، ترجمة احمد فواد بلبع، مراجعة إسماعيل صبري عبد الله، عالم المعرفة، العدد، 261، الكويت 2000
- 28- مطانيوس حبيب، الاقتصاد السياسي، مطبعة دار الكتب، الطبعة الرابعة، دمشق، 1983
- 29- عبد الرحمن يسري احمد، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2003
- 30- أسامة بشير الدباغ، البطالة والتضخم، المقولات النظرية ومنهاج السياسة الاقتصادية، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007
- 31- عبد العزيز سليمان، عبد المجيد نعني، تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الحديث، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، بدون سنة نشر
- 32- هاشم ألشمري - نادية أليثي، الاقتصاد المعرفي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008،
- 33- ضياء مجيد الموسى، الأزمة الاقتصادية العالمية 1986-1989، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 1989

34- عبد الوهاب الأمين ،النظم الاقتصادية دراسة مقارنة،الرأسمالية،الاشتراكية والإسلام ، لجنة البحوث والتدريب ،جامعة الكويت ،1986

ثانياً - المصادر الأجنبية

- (1) R- Gordon. NBEER – The American Business Cycle- New York —1986.
- (2) David N. Hyman ، Economics ، Fourth Edition ، McGraw-Hill ، (New York) ، 1997.
- (3)-Campbell R. Mc Connell, Stanley L. Brue, Economics,Principles,Problems,and Policies, McGraw- Hill(New York) 1990
- (4) Stephen L. Slavin ، Economics ، sixth edition ، McGraw – Hill (New York) 2002
- (5) Javier Andres & H. Davhd Lopez – Money in an Estimated Business Cycle Model of the Euro Area- Madrid University- 2000
- (6) MG.Vaish ،Macro-economic Theory ، Copy Right ، MC ، vaish ، New Delhi ، 1981
- (7) J.Schumpeter.History of EconomicAnalysis.Allen and Unbind Co London.1967
- (8) Wallace C. Peterson and Paul S. Estenson. Estens ، income ، Employment and Economic Growth ، Seventh Edition ، WW Norton & Co ، New York ، 1992
- (9) Stanley L-Brue -The Evolution of Economic Thought-Sixth Edition-The Dryden Press-2000
- (10) j. Stuart Wood – Business Cycle Theory and Stagflation –College of Business Administration – Loyola University – Louisiana- USA 2002
- (11) William J-Baumol- AlanS.Blinder. The dryden press .Harcourt Brace& Company.1998.
- (12)-Economic report of the president transmitted to the Congress January-2009